المنتدى السياسي الرفيع المستوى
المعنيّ بالتنمية المستدامة

دليل لإعداد الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة

نسخة 2020

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الأمم المتحدة

المنتدى السياسي الرفيع المستوى
المعنيّ بالتنمية المستدامة

الغاية من هذا الدليل والهدف منه

وُضِع هذ الدليل بهدف إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية في كلّ بلد، وعرض نتائجها. لا بدّ من قراءته بالتزامن مع مقترح الأمين العام بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية، في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وقد أُرفِقت تلك المبادئ بالدليل تحت تسمية الملحق 2.

يأتي هذا الدليل استكمالاً لمبادئ الأمين العام التوجيهية كونه يوفّر معلومات أساسية وعملية حول الخطوات التي قد تتخذها البلدان عند إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية. وقد صُمّم خصيصاً لتزويد كلّ بلد بالقواعد الأساسية المبدئية التي ينطلق منها عند إعداد استعراضاته. لا ندّعي بالطبع شمولية هذه الوثيقة، نظراً لوجود مجموعة واسعة من المراجع الأخرى التي قد تستمدّ منها البلدان معلومات إضافية عن هذا الموضوع، والبعض منها وارد ذكره في هذا النصّ.

خضعت هذه الوثيقة للتحديث كي تعكس المعلومات والتواريخ المستجدّة.

من إعداد وتحديث: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الثاني/نوفمبر 2019
الترجمة إلى اللغة العربية والطبع: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ازدهار البلدان كرامة الإنسان
الأمم المتحدة
الإسكوا
ESCWA

تمهيد

إنّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها الـ 17، التي أقرّتها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، ترسم خارطة طريق بعيدة الرؤية لسائر الدول والجهات المعنيّة، كي تعمل جاهدةً على إرساء عالم ينعم بالازدهار المستدام والإدماج الاجتماعي والمساواة، فيما تسعى بالتزامن مع ذلك إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والحرص على عدم إهمال أحد. إنها لمهمة شاقة بالطبع، لذلك علينا أن ننطلق معاً بهذه المسيرة إذا كنّا نتطلّع إلى تحقيق النجاح، مستخلصين العِبر من بعضنا البعض. من هنا أهمية متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومراجعتها بشكل فعّال، من خلال التعلّم من الأقران، لتجديد المساعي وإحراز تقدّم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة والمترابطة. في صلب تلك الجهود، يأتي دور الاستعراضات الوطنية الطوعية، التي أصبحت مكوّناً رئيسياً من مكونات مراجعة خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وآلية تنفيذها.

تمّ تقديم مئة واثنين وأربعين استعراضاً وطنياً طوعياً في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة منذ العام 2016، ومن المقرّر تقديم 49 استعراضاً إضافياً في العام 2020. ويتناول هذا الدليل، الذي أعدّته إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بصفتها الأمانة العامة للمنتدى المذكور، المبادئ التوجيهية للأمين العام بشأن تلك الاستعراضات، كاشفاً عن الخبرات المتبادلة لما يزيد عن أربع سنوات في مجال إجراء تلك الاستعراضات وتدعيمها تحت مظلة المنتدى.

يقدّم هذا الدليل، الذي أُعِدّ بفضل تضافر جهود عدة أفرقاء، معلومات مفيدة عن الخطوات التي قد تتخذها البلدان عند إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية. ويشرح بشكل عملي شتّى المراحل التي تمرّ بها هذه العملية، بدءاً بالإعلان عن نيّة تقديم الاستعراض وتنظيمه وإعداده، بما تنطوي عليه من مكونات رئيسية وما يتّصل بها من وُرش عمل تحضيرية، وصولاً إلى عرض نتائجه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. يتضمّن الدليل أيضاً بعض التوصيات حول كيفية إعداد الاستعراضات اللاحقة نتيجة تزايد عدد البلدان التي تقدّم استعراضاتها للمرة الثانية.

والاستعراضات، كما يؤكّد المعنيّون مراراً، ليست هي الغاية إنما الوسيلة الكفيلة بتبادل الخبرات وتحديد التحديات وتسريع وتيرة التنفيذ. إنطلاقاً من هذه الرُوحية، يقدّم الدليل أيضاً مقترحات بشأن الخطوات المفترض اتخاذها في مرحلة ما بعد تقديم الاستعراضات. ويتضمّن ملحقين مفيدين يُستخدمان حكماً معه، وهما قائمة مرجعية بالأعمال التحضيرية للاستعراض، فضلاً عن مقترح

الأمين العام المعدّل بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية.

إنه لمن الصعوبة بمكان إيفاء المساعي الهائلة الجارية بغرض المتابعة والاستعراض على المستوى الوطني كامل حقها، لكنني آمل أن يشكّل هذا الدليل مرجعاً مفيداً للبلدان التي تعتزم إجراء استعراضات وطنية طوعية، لأنّ المُراد هو أن تجد فيه البلدان أداة تساعدها في مسيرتها نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والأهداف المرتبطة بها. سيخضع هذا الدليل لاحقاً للتعديل والتحديث مع اتّساع الخبرة والدراية المكتسبة في عملية الاستعراضات، آخذاً بعين الاعتبار أي توجيهات جديدة قد تصدر عن الجمعية العامة على ضوء المراجعة التي تجريها للمقررات المتعلقة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

ليو جينمين

وكيل الأمين العام

المحتويات

تمهيد ..... ب
أ. نقطة الانطلاق: كيف تنطلق ورشة الاستعراض 1
مقدّمة 1
كيف تعلن البلدان عن نيّتها إجراء استعراض وطني طوعي 4
ب. تنظيم الاستعراض والتحضير له 6
ج. مشاركة الجهات المعنية المتعددة 11
د. الركائز الأساسية لإعداد الاستعراض 14
توليد الشعور بامتلاك أهداف التنمية المستدامة 15
إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنية 17
تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة 22
عدم إهمال أحد 25
الآليات المؤسسية 27
المسائل الهيكلية 30
الأهداف والمقاصد 30
آليات التنفيذ 33
الخاتمة والخطوات المقبلة 35
الملاحق 38
ه. الرصد والاستعراض 38
و. ورش العمل التحضيرية وتسليم الاستعراضات الوطنية الطوعية 41
ز. تقديم الاستعراض الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى 44
ح. بعد تقديم الاستعراض 48
الملحق 1: قائمة مرجعية بالأعمال التحضيرية للاستعراض الوطني الطوعي 49
الملحق 2: مقترح الأمين العام بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية 51

دليل لإعداد
الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة

أ. نقطة الانطلاق: كيف تنطلق ورشة الاستعراض

مقدّمة

تندرج الاستعراضات الوطنية الطوعية ضمن نطاق أعمال المتابعة والاستعراض التي تخضع لها خطة التنمية المستدامة لعام 2030. لكنّ تلك الاستعراضات التي يحتضنها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ينبغي أن تجري، وفق ما نصّت عليه الفقرة 48 من تلك الخطة، على أساس طوعي تحت إشراف الدولة، على أن تشمل البلدان المتقدمة والنامية على السواء. ينبغي أيضاً أن توفّر منبراً لعقد الشراكات بسُبُلٍ منها مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية[1].

تشكّل الاستعراضات الوطنية الطوعية فرصة سانحةً لتبادلِ الخبرات، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس المستخلَصة، تسريعاً لوتيرة تنفيذ خطة العام 2030. وتستمدّ أهميتها القصوى من أنها تتّبع آليات مراجعة شاملة وتشاركية وشفافة ومعمّقة على المستويين الوطني والمحلي، وترتكز على أدلة ثابتة، وتخلُص إلى دروس وحلول ملموسة، فيما تعقبها خطوات عملية وتعاونية تدفع باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بعد مرور أربع سنوات على مسيرة تنفيذ خطة 2030، يصلح استخدام الاستعراضات كأداة مفيدة لإبراز التقدّم المُحرَز في هذا المجال وتأثير السياسات والاستراتيجيات المعتمدة لهذه الغاية. لذا، من الضروري بوجه خاص بالنسبة إلى البلدان التي تقدّم استعراضها للمرة الثانية أن تبيّن بوضوح التقدّم الذي حققته منذ استعراضها الأول، وأن تتناول المجالات التي حددتها كتحديات في استعراضها الأول. فهي مدعوّة ألاّ تتناول من جديد المجالات التي كانت قد تناولتها في استعراضها السابق بل أن تركّز على التقدّم المحرز في تنفيذ الخطة.

1 . تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قرار الجمعية العامة 1/70. راجع أيضاً الفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 290/67، لمعرفة المزيد عن الاستعراضات والتفويض الممنوح للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في هذا المجال.

ينبغي عدم فصل الاستعراضات الوطنية الطوعية عن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لأنّ الاستعراضات ليست غاية بحدّ ذاتها إنّما وسيلة تتيح للبلدان معاينة وتقييم التقدّم المحرز – وأوجه القصور – في تطبيق الأهداف والمقاصد. يصلح اعتبارها كعامل محفّز على تنفيذ الأهداف على الصعيد الوطني، وتعزيز التنسيق وانتهاج مقاربات حكومية ومجتمعية كاملة متكاملة. كذلك، تفيد الاستعراضات في تعزيز آليات الرصد والتقييم للتقدّم المحرز في تنفيذ الخطة، محدّدةً المجالات التي تستدعي المزيد من المساعدة. وتُعتبر أيضاً وسيلة فعّالة للتواصل من أجل زيادة الوعي بين أوساط الحكومة والمجتمع حيال تنفيذ خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

تهدف الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى تتبّع التقدّم المُحرز على صعيد تنفيذ خطة العام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها في كافة البلدان، على نحوٍ يراعي طابعها العالمي والمتكامل، والتنمية المستدامة بكلّ أبعادها. أما المبادئ المرعية في أعمال المتابعة والاستعراض على كافة المستويات، والمدرجة في الفقرة 74، فتدعو إلى عدّة أمور من بينها أن تكون الاستعراضات موضوعية ومبنيّة على دراية واسعة، وأن تكون جامعة وتشاركية وشفافة ومتاحة للجميع، على أن تولي اهتماماً خاصاً للفئات الأشدّ فقراً والأكثر ضعفاً وتخلّفاً عن سواها[2].

يعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى اجتماعه السنوي الذي يستمرّ لثمانية أيام في تموز/يوليو، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي[3]، ويلتئم أيضاً كل أربع سنوات، برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، على مستوى رؤساء الدول والحكومات. بناءً عليه، انعقد المنتدى في العام 2019 مرتين، أولهما كانت في تموز/يوليو برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثانية في أيلول/سبتمبر برعاية الجمعية العامة، تحت عنوان «مؤتمر القمة لأهداف التنمية المستدامة». أمّا في العام 2020، فسيلتئم المنتدى مرة واحدة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليو، حيث يُصار إلى تقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية. يقوم 27 بلداً من البلدان التي تخوض هذه التجربة للمرة الأولى بتقديم استعراضاتها أثناء اجتماع المنتدى على المستوى الوزاري الممتدّ على ثلاثة أيام حيث يُخصص لكلٍّ منها مدة 30 دقيقة لهذه الغاية، فيما يعمد 22 بلداً من البلدان المشاركة للمرة الثانية إلى تقديم عروضها في 13 تموز/يوليو ضمن جلسة بشكل هيئة الخبراء يُخصِّص لكلّ بلد مدة 20 دقيقة[4]. تجدر الإشارة إلى أنّ اجتماع

2 . الفقرة 74 من قرار الجمعية العامة رقم 1/70.

3 . قرار الجمعية العامة رقم 299/70.

4 . بموجب رسالة صادرة بتاريخ 12 أيلول/سبتمبر 2019، ذكر الرئيس أنّ قائمة البلدان التي تقدّم استعراضاتها

المنتدى لعام 2020 على المستوى الوزاري سيُعقَد ما بين 14 و16 تموز/يوليو، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك[5].

يعقد المنتدى اجتماعاته بدعوةٍ من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يكون سفيراً وممثلاً دائماً لإحدى الدول الأعضاء، ويتمّ انتخابه لولاية مدتها سنة واحدة. فهو الذي يتولّى توجيه الدعوات عندما يلتئم المنتدى برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، موافقاً بذلك على برنامج عمله الذي يشمل تقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية. يُذكَر أنّ صاحبة السعادة السيدة مونا يول، سفيرة دولة النرويج وممثّلتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، ستترأس جلسات الاستعراضات لعام 2020 كونها تشغل حالياً موقع رئاسة المجلس، وذلك بمساعدة نواب الرئاسة الأربعة.

لقد سبق لـ 142 دولة أن أجرت مئة وثمانية وخمسين استعراضاً وطنياً طوعياً (22 منها عام 2016، و43 عام 2017، و46 عام 2018، و47 عام 2019)، 15 منها أجرت أكثر من استعراض واحد. يُتاح للجميع الاطّلاع على تلك الاستعراضات، وما حملته من رسائل رئيسية، عبر الرابط https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf. أما في العام 2020، فستقدّم 51 دولة استعراضاتها.

الرسم البياني 1. خريطة تُبرز توزّع البلدان المشارِكة في الاستعراضات الوطنية الطوعية 2016-2019

للمرة الأولى بين 14-16 تموز/يوليو والبالغ عددها 27 تضمّ: النمسا، بربادوس، دولة بوليفيل المتعددة القوميات، بروني دار السلام، بلغاريا، بوروندي، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غامبيا، قيرغيزستان، ليبيريا، ليبيا، ملاوي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موزامبيق، مقدونيا الشمالية، بابوا غينيا الجديدة، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت فنست وجزر غرينادين، سيشيل، جزر سليمان، الجمهورية العربية السورية، ترينيداد وتوباغو، أوكرانيا، أورباكستان، وزامبيا. أمّا قائمة البلدان التي تقدّم استعراضاتها للمرة الثانية في 13 و14 تموز/يوليو 2020 في آخر يوم من الأسبوع الأول للمنتدى وجزء من يوم 14 تموز/يوليو، والبالغ عددها 22، فتضمّ الأرجنتين، أرمينيا، بنغلاديش، بليز، كوستاريكا، الإكوادور، إستونيا، فنلندا، جورجيا، هندوراس، الهند، كينيا، المغرب، نيبال، النيجر، نيجيريا، بنما، بيرو، ساموا، سلوفينيا، أوغندا، وزيمبابوي.

5 . راجع رجاءً الفقرة (ز) أدناه.

يشهد المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً استعراضات مواضيعية حول التقدّم المُحرَز باتجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل الشاملة لعدة قطاعات[6]. في الدورة الحالية للجمعية العامة، ستتمّ مراجعة المقررات المتعلقة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى[7] على نحوٍ يبتّ ببرنامج عمله مستقبلاً.

كيف تعلن البلدان عن نيّتها إجراء استعراض وطني طوعي

بما أنّ رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يدعو لانعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى، فيطلب من البلدان بحسب الممارسات المتّبعة أن تُعلِم الرئيس بنيّتها إجراء استعراض، دونما حاجة إلى ملء نموذج أو استمارة تسجيل. بل يتعيّن على كل بلد، فور اتخاذه قراراً بهذا الشأن، أن يبلّغه للرئيس بموجب كتاب يتقدّم به الممثّل الدائم للبلد المعني. للاطّلاع على نموذج عن هذا الكتاب، يُرجى إلقاء نظرة على النموذج المبيّن أدناه (الرسم البياني 2).

بدوره، يُطْلِع الرئيس البلدان على مجمل المسائل المتعلقة بالاستعراضات بموجب كتاب يوجّهه إلى بعثاتها الدائمة في نيويورك. ففي أيلول/سبتمبر 2019، أعلم الرئيس البلدان باكتمال قائمة الاستعراضات لعام 2020، بعد أن بلغ مجموع البلدان التي تقدّم استعراضاتها في المنتدى 51 بلداً[8]، مشجّعاً تلك التي لم تفلح في الانضمام إلى القائمة المذكورة أن تحجز مقعداً لها للأعوام اللاحقة، ومشدّداً على أنّ الأولوية ستُعطى آنذاك للبلدان التي تخوض هذه التجربة للمرة الأولى. يمكن الاطّلاع على قائمة البلدان المتطوّعة للمشاركة على مدار السنوات كلها على الموقع الإلكتروني للمنتدى.

6 . الفقرة 85 من قرار الجمعية العامة رقم 1/70.

7 . قرار الجمعية العامة رقم 290/67 وقرارها رقم 299/70.

8 . راجع الحاشية 4.

سعادة السفير/ة [إسم السفير/ة]،

رئيس/ة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الأمم المتحدة

سعادة السفير،

بالإشارة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنيّ بالتنمية المستدامة لـ [عام]، الذي سيُعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليو [عام]،

وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة رقم 1/70، يشرّفني أن أتقدّم منكم بطلب إدراج [إسم البلد] ضمن قائمة البلدان المشارِكة في الاستعراضات الوطنية الطوعية التي ستجري في سياق المنتدى لـ [عام].

يعلّق [إسم البلد] أهمية كبيرة على تنفيذ خطة العام 2030، ويتطلّع إلى تبادل خبراته في هذا المجال، بما تشمل من نجاحات وتحديات ودروس مستخلَصة، مع بلدان أخرى.

أترّقب ردكم باستلام هذا الكتاب في أقرب وقت ممكن.

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام،

(التوقيع)

الرسم البياني 2. نموذج عن نص كتاب للإعلان عن قرارٍ بإجراء استعراض وطني طوعي

ب. تنظيم الاستعراض والتحضير له

الاستعراضات الأولى واللاحقة

يمرّ الاستعراض مبدئياً بعدّة مراحل عامة، قد يكون بعضها متزامناً، على النحو الآتي: أعمال التحضير والتنظيم الأولية؛ إعداد الاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك إشراك الجهات المعنية؛ وتقديم الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. يتناول الدليل الجوانب الأخيرة في موضع لاحق من النص.

ستطغى الاستعراضات بنسختها الثانية أو الثالثة أكثر فأكثر على الدورات المستقبلية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، إذ من المقرر أن تقدّم 22 دولة الاستعراض الثاني لها في دورة العام 2020. إزاء هذا الواقع، يجوز إتباع التقرير الأول الذي غالباً ما يشكّل تقييماً مبدئياً لعملية تنفيذ خطة 2030، بموجز وتحليل للمبادرات والإجراءات المتخذة منذ آخر استعراض؛ ويتناول هذا الموجز الذي يَرِد في التقارير اللاحقة السُبُل المعتمدة للتغلّب على التحديات التي تعيق التنفيذ، بما فيها التحديات التي ما زالت قائمة، ودراسة معمّقة للممارسات السليمة التي أقرّها أو اتّبعها البلد والدروس التي استخلصها؛ بالإضافة إلى تحليل المشاكل المستجدة أو الناشئة. قد يتضمّن أيضاً رسم خارطة طريق لمسار التنفيذ مصحوباً بإطار مالي.

أمثلة من البلدان

في العام 2016، قدّمت **كولومبيا** عرضها الوطني الطوعي الأول الذي كشف عن التجارب التي خاضتها لإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن خططها الوطنية للتنمية للفترة 2014-2018 وخططها الإقليمية للتنمية للفترة 2016-2019، ميسّرةً التعاون بين القطاعات لتنفيذ تلك الأهداف. في هذا الاستعراض، بعد مرور عامين، وفي ظلّ التوقيع على اتفاق السلام، يعلن البلد أنه يسلك الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة، وأنّ هذا الاستعراض يكشف عن مؤشرات وطنية وأهداف قابلة للقياس ومسؤوليات مؤسسية، كما يتحدث عن تحديد الأولويات والتنفيذ على المستوى المحلي، من خلال تعزيز النظام الإحصائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من كولومبيا، 2019.

تشدّد **إندونيسيا** في استعراضها الوطني الطوعي الثاني لعام 2019 على أنها استفادت في العامين المنصرمين من الدروس المستخلَصة عام 2017 لزيادة سياساتها الوطنية ودون الوطنية فعاليةً وتأثيراً، مستمدةً البيانات التي أوردتها في تقرير العام 2019 بالدرجة الأولى من وكالة الإحصاء المركزية، ومن الوزارات والهيئات المختصة. فأظهرت مثلاً التحسّن الذي تحقق على صعيد الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، إذ أفادت بأنّ صافي نسبة الحضور المعدّلة في مرحلة ما قبل

التعليم الابتدائي قد ارتفع من 79.4 في المائة إلى 83.3 في المائة بين العامين 2015 و2018، وإجمالي معدل الالتحاق في المدارس الإعدادية من 91.17 في المائة إلى 91.52 في المائة، وفي المدارس الثانوية العليا من 78.02 في المائة إلى 80.68 في المائة، وفي معاهد التعليم العالي من 25.26 في المائة إلى 30.19 في المائة.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من إندونيسيا، 2019.

انطلاقاً من تجربتها في تقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية، ألمحت غالبية البلدان المشارِكة إلى ضيق الوقت المخصص لتحضير الاستعراض. لذا، يُستحسن إطلاق عملية التحضير للاستعراض بأسرع ما يمكن من خلال اعتماد خطة عمل تشمل النواتج الرئيسية والمُهَل النهائية للتحضيرات الوطنية.

لا بدّ من درس الخطوات التالية عند وضع خطة العمل/خارطة الطريق لأغراض الاستعراض:

- **وضع خطة عمل/خارطة طريق مراعية للمُهَل الزمنية التي يحدّدها المنتدى.** عند إنجازها، يتمّ تعميمها مع الجداول الزمنية على الشركاء الحكوميين والجهات المعنيّة. يورِد القسم (و) أدناه المزيد من التفاصيل بشأن الخطة الموضوعة لتسليم الرسائل الرئيسية في 1 أيار/مايو2020 والتقارير المتعلقة بالاستعراضات في 12 حزيران/يونيو 2020. أمّا المواد السمعية والبصرية فيتعيّن تسليمها إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 19 حزيران/يونيو 2020.

- **هيكلية التنسيق.** يتعيّن إسناد مسؤولية تنسيق مختلف مراحل الاستعراض إلى إحدى الجهات الحكومية. قد تتمثّل هذه الأخيرة بهيئة/مؤسسة قائمة أصلاً أو باتخاذ تدبير خاص لهذا الغرض، على مثال التعامل مع إدارة/وكالة رئيسية، أو مجموعة متكاملة مشتركة بين الوزارات، أو مكتب أو لجنة تنسيق. يمكن الاستعانة بفريق استشاري صغير للاضطلاع بمهمة صياغة الاستعراض، مع ضرورة التعاون مع الوزارات والوكالات والجهات المختصة لتوفير المعلومات والبيانات اللازمة. وانطلاقاً من مصلحة كلّ بلد في أن يكون ممسكاً بزمام الأمور، من المستحبّ للغاية أن تشرف الحكومة بذاتها على آلية صياغة الاستعراض من جميع النواحي مع الحرص على إشراك مختلف الأطراف المعنية منذ البداية.

- **الموارد.** ينبغي تقدير التكاليف المترتّبة على إجراء الاستعراض وصياغته، فضلاً عن تحديد مصادر التمويل الممكنة، عند الاقتضاء، دون إغفال التكاليف الإضافية التي قد تنشأ عن تنظيم مشاورات مع الجهات المعنية واجتماعاتها، ورحلات المسؤولين، وتجهيز الاستعراض (تحريراً وتصميماً طباعياً وترجمةً)، وإعداد المواد السمعية والبصرية، بما في ذلك مقاطع الفيديو، تمهيداً لمرحلة العرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. لذا، لا بدّ من تخصيص الموارد البشرية والتقنية اللازمة لإعداد الاستعراضات.

- **نطاق الاستعراض الوطني الطوعي.** من الأهمية بمكانٍ أن تبيّن الاستعراضات الوطنية الطوعية كيف أنها جزء من تنفيذ خطة العام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، محددةً الخطوات التي يعتزم البلد اتخاذها لتسريع تنفيذ الخطة والأهداف في إطار «عقد من العمل والإنجاز»، الشعار الذي تمّ إطلاقه في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2019[9]. ولأنّ الاستعراضات هي مراجعة وطنية، تحثّ المبادئ التوجيهية للأمين العام البلدان على إظهار التقدّم المُحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 ضمن تقاريرها. أمّا في الحالات التي تلحظ فيها البلدان وجود أهداف ذات أولوية على المستوى الوطني، فلا شيء يمنعها من التركيز على تلك الأهداف بشكل معمّق. يتعيّن أيضاً أن تُبرِز التقارير موقع البلد من دورة التخطيط الوطنية، ومدى إقدامه على تحديث أو مطابقة استراتيجيته أو خطته الوطنية أو تشريعاته وموازناته وسياساته مع تلك الأهداف، وكيفية إسهام تلك الجهود في مسيرة التنفيذ الوطنية، بما في ذلك التحقق من اتّساق السياسات وترابطها. كذلك يُطلَب من البلدان أن تحدد بدقة أبرز التحديات والصعوبات التي تعترض سبيلها عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالإجمال، والسُبُل الكفيلة بإزالة تلك العوائق بحسب توقعاتها، وأن تدرس كيفية إدراج النجاحات والتحديات والدروس المستخلَصة للإسراع في تنفيذ خطة 2030، وتحديد المجالات التي تستوجب الاستحصال على المساعدة.

- **إعداد المسودة وتجميع المعلومات.** ينبغي وضع موجز أولي والبتّ في حجم الاستعراض، طولاً وتصميماً. وقد اتّضح من التجارب السابقة أنه من المفيد جداً تحديد عدد الصفحات في المراحل الأولى. أمّا في ما يتعلق بجمع الملاحظات والمدخلات، فمن الأجدى إعداد قائمة بالأجهزة والوكالات التي

9 . الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المنعقد تحت رعاية الجمعية العامة التي أقرّته في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (https://undocs.org/ar/A/RES/74/4).

ستمدّ عملية الاستعراض بالمعلومات والبيانات. صحيحٌ أنّ المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات المختصة تشغل موقعاً هاماً في هذا المجال، لكنها لا تحجب الدور الذي قد تساهم به جهات أخرى، كالأوساط الأكاديمية ومراكز البحث والفكر.

- **وضع خطة لإشراك الجهات المعنية.** ينبغي تحديد أبرز الجهات المعنية، وسُبُل إشراكها، والنظر في إمكانية استخدام الوسائل الإلكترونية وسواها من الخيارات للاستفادة من مساهمات تلك الجهات. لهذه الغاية، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان سائر القطاعات والمستويات الحكومية، وهيئات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، والنقابات، وأعضاء البرلمان، والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان (راجع الرسم البياني 4). لا شكّ أن إسناد مهمّة الاتصال بتلك الجهات إلى منسّق معيّن يسهّل عملية التواصل والمتابعة. لا مانع أيضاً من استحداث هيكلية مؤسسية لآلية لإشراك تلك الجهات، يصلح اعتمادها كأداة لتوسيع المشاركة مستقبلاً في تنفيذ خطة العام 2030.

- **البيانات.** تشكّل إمكانية الحصول على بيانات عالية الجودة، ومحدّثة ومصنّفة، ركيزة أساسية لكل استعراض وطني طوعي، ما يؤكّد على ضرورة أن تشمل عملية التخطيط التواصل مع المكاتب الإحصائية الوطنية وسواها من مزوّدي البيانات. هذا فضلاً عن أنّ إدراج ملحق إحصائي في الاستعراض يسمح بتوفير إحصاءات موسّعة عن التقدّم المُحرَز[10]. تجدر الإشارة إلى أنّ مركز الأمم المتحدة للبيانات المفتوحة (UN Open Data Hub) يشكّل مصدراً مفيداً للمعلومات في حال عدم توافر البيانات الوطنية.

- **الاستناد إلى التقارير المتداولة.** يتعيّن الاستعانة بالبرامج والآليات الوطنية التي قد تسهم في صياغة الاستعراض وعملية تحليله. مثالاً على ذلك، نذكر:
  - الأطر الوطنية كالخطط الوطنية للتنمية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛
  - التقارير المقدّمة للهيئات الدولية، بما فيها آليات حقوق الإنسان، كالاستعراضات الدورية الشاملة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة وما عداها من معاهدات واتفاقيات دولية، إلى جانب التقارير الأخرى كالمساهمات المحددة وطنياً في ما يتعلّق باتفاق باريس والتقارير المرفوعة بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

10. أقرّت الجمعية العامة إطار المؤشرات العالمية في 6 تموز/يوليو 2017. راجع: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/.

- التقاريرِ المعدّة على المستوى الوطني حول أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القُطري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عند توافرها أو انطباقها على واقع الحال.

- **تخصيص الوقت.** يتعيّن تحديد آلية ومدة زمنية لتحرير الاستعراض الوطني الطوعي من الناحية التقنية، وكذلك لإخضاعه مع ما يتّصل به من رسائل أساسية لمراجعة رفيعة المستوى. تسمح هذه المراجعة بطبيعة الحال تضمينه الملاحظات الواردة من داخل الحكومة والجهات المعنية الأخرى. يتعيّن أيضاً عدم إغفال الوقت المطلوب لإنتاج المواد السمعية والبصرية المتمحورة حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والاستحصال على إذن باستخدامها أثناء تقديم الاستعراض.

الرسم البياني 3. العناصر اللازمة لتنظيم الاستعراض وإعداده

نصائح مفيدة:

✓ تتضمّن المبادئ التوجيهية لدعم التقارير القُطرية حول أهداف التنمية المستدامة (2017)، التي أعدّتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أدوات ومقترحات لإعداد الاستعراضات

على المستوى الوطني، يمكن الاستفادة منها عند إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية[11]. بالإضافة إلى تلك المبادئ، تتوافر عبر الإنترنت مجموعة أخرى من الموارد لمساعدة البلدان ودعم جهودها في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[12]؛

- ✓ تُشجّع البلدان على اغتنام الفرص المتاحة للاستفادة من تجارب البلدان الأخرى. والأمثلة القُطرية الواردة أدناه هي مستمدّة من استعراضات العام 2019. لكنّ الخيارات مفتوحة أمام البلدان لاستخدام أيّ استعراضات كمادة مرجعية تستند إليها عند القيام بتحضيراتها الخاصة.
- ✓ توضع أيضاً في متناول البلدان موارد مخصصة لبناء القدرات إذ تنظّم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ورش عمل لسائر الدول المشارِكة في الاستعراض. وتهدف تلك الورش إلى تسهيل التعلّم من الأقران حول سُبُل التحضير للاستعراض الموسّعة أدناه. كذلك تحظى بمزيدٍ من الدعم لبناء قدراتها من منظومة الأمم المتحدة، بناءً على طلبٍ تتقدّم به إلى وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التماساً لهذا الدعم.

ج. مشاركة الجهات المعنية المتعددة

تنصّ إحدى المبادئ الأساسية التي تقوم عليها خطة العام 2030 على أن تكون كافة آليات التنفيذ والمتابعة تشاركية وجامعة، فتضمّ على سبيل المثال لا الحصر الحكومة على اختلاف مستوياتها وقطاعاتها والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأعضاء البرلمان والمؤسسات الوطنية المهتمة بحقوق الإنسان، خاصةً وأنّ المشاركة والمشاورات تنمّي لدى شريحة واسعة من المجتمع شعوراً بامتلاك هذه الخطة. وقد أدرجت الخطة في صلب اهتماماتها تنشيط الشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، اعترافاً منها بدور الجهات أو الأطراف المعنيّة كشركاء قيّمين في تنفيذ الأهداف وزيادة الوعي العام. وقد سُجّل في عدة بلدان من حول العالم انخراط الجهات المعنية بشكل فاعل في مجمل مراحل الخطة، تصميماً وتنفيذاً ورصداً ومراجعة.

لا شكّ أنّ مشاركة الجهات المعنية تسهم في تفعيل القرارات، إذ تمنح الفئات المتأثرة بتلك القرارات فرصة التعبير عن احتياجاتها واهتماماتها، وتشجّع الحكومات على تعديل السياسات العامة وفق المقتضيات، وتطبيقها ومراجعتها. ناهيك عن أنّ

11 . متوافرة عبر: https://undg.org/document/guidelines-to-support-country-reporting-on-the-sustainable-development-goals/.

12 . راجع مثلاً: http://www.2030agenda.undp.org/content/2030agenda/en/home/resources/tools-and-guidelines-for-development-practitioners.html.

المشاركة والمشاورات تنمّي أيضاً لدى البلدان شعوراً بامتلاك خطة 2030، وتساهم تالياً في انتهاج مقاربة شاملة لجميع أبناء المجتمع عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. من هنا تدعو خطة عام 2030 الجهات المعنية إلى المشاركة بشكل فاعل في مجمل مراحلها، تصميماً وتنفيذاً ورصداً ومراجعة.

ينصح باعتماد خطة لإشراك الجهات المعنية لعدّة أسباب، نذكر منها تحديد الغاية الاستراتيجية من إجراء المشاورات؛ ووضع آلية لتحديد الجهات المطلوب التشاور معها؛ بالإضافة إلى الوسائل والتقنيات والسُبُل المؤاتية للتشاور معها (كوُرش عمل مباشرة، أو منصات إلكترونية، أو مجموعات نقاشية مركزة، أو تعليقات مدوّنة)؛ وكيفية توثيق مسار المشاورات. لا ضير أيضاً في مختلف المراحل من النظر في كيفية مساعدة تلك الجهات في إعداد تقاريرها وترجمة مساهماتها في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي النهائي، مما يعزز مشاركتها المستمرة في تطبيق خطة العام 2030. قد تشمل المساعي الجارية في هذا المجال التواصل مع الهيئات التشريعية والحكومات المحلية ودون الوطنية والجمهور العريض والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لإيضاح سُبُل المشاركة في التحضير للاستعراض وتنفيذ خطة عام 2030. من المفيد أيضاً القيام بجهود إضافية من أجل تحديد الأصوات التي تمثّل الفئات المهمّشة وتمكينها من المشاركة فعلياً في العملية. أما الجهود الرامية إلى نشر التوعية فتشمل مجموعة أنشطة، نذكر منها على سبيل المثال ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى اللغات المحلية من باب تبسيطها، وإدراجها ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما هي الآليات والمنصات الموضوعة في متناول الجهات المعنية ضمن المجتمع المدني والقطاع الخاص كي تساهم في الاستعراضات الوطنية الطوعية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- من هي الجهات المتاح لها المشاركة؟ هل يمكن التشاور مع هيئة جامعة أو ثمّة حاجة إلى استحداث آليات تشاورية هادفة في الحالات التي تفتقر إلى هيئات مماثلة أو منتديات متعددة الأطراف؟
- ما المزيج المنشود بين خيارات المشاركة الشخصية والإلكترونية؟
- كيف تأخذ الحكومات بعين الاعتبار آراء سائر الجهات المعنية عند وضع خطتها التنفيذية لخطة العام 2030؟
- ما هي الشراكات المعقودة، بما فيها تلك المعقودة مع القطاع الخاص، لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ من الأجدى البحث عن أمثلة يصلح عرضها كممارسات جيدة.
- كيف يمكن إبراز مساهمات الجهات المعنية في تقاير الاستعراضات؟

أمثلة من البلدان

شكّلت مشاركة **ليسوتو** في عملية الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2019 تجربة قيّمة استفادت منها الوزارات والإدارات والوكالات، ومؤسسات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية وفئات معيّنة كالأطفال والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. فترسّخت خلال هذه العملية مفاهيم المناصرة والتثقيف العام والتوعية بشأن أهداف التنمية المستدامة في سائر مناطق ليسوتو – الريفية والحضرية – وبين مختلف صفوف الجهات المعنية. تعمل اللجنة التوجيهية التقنية الوطنية المكلّفة تنفيذ خطة التنمية المستدامة في ليسوتو برئاسة الأمين الأول لوزارة التخطيط الإنمائي، وبعضوية عدة جهات معنية نذكر منها: الأمناء الأوائل في الوزارات، والفريق القُطري للأمم المتحدة، والشركاء في جهود التنمية، ورؤساء الهيئات الحكومية، ورؤساء منظمات المجتمع المدني، ورؤساء المنظمات غير الحكومية؛ وكبار المسؤولين التنفيذيين، ورؤساء النقابات. تُعهَد إلى هذه اللجنة مسؤولية تقديم التوجيه التقني وضمان الجودة في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ورصدها، ورفع التقارير بشأنها.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من ليسوتو، 2019.

في **غواتيمالا**، جرت مشاورات القطاع العام بشأن التقرير المتعلق بالاستعراض الوطني الطوعي على مستوى المحافظات والبلديات والمناطق. فقد عُقِدت ورش عمل في 22 محافظة بدعوةٍ من وحداتها التقنية التي تضمّ ممثلين عن المجتمع المدني ورؤساء البلديات، فيما أشرفت على تنظيم ورش العمل في المناطق المجالسُ الإقليمية للتنمية في المدن والأرياف (COREDUR) بتيسيرٍ من الهيئات المجتمعية المنظِّمة التي تتعامل معها، بعد أن نجحت هذه الأخيرة في استنساخ تجربة ورش العمل من المستوى المركزي لتطبيقها على المستوى المحلي. أخيراً، جرت المشاورات البلدية من خلال استبيانات وُضِعت بمساعدة خبراء من المناطق لهذا الغرض، فأفضت إلى 152 إجابة عكست آراء 44 في المائة من البلديات في البلد.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من غواتيمالا، 2019.

نصائح مفيدة:

- ✓ قامت عدة جهات معنيّة من مختلف البلدان والقطاعات بتنسيق الجهود من أجل إعداد «تقارير تسليط الضوء»، لإبداء وجهة نظرها من عملية تنفيذ خطة العام 2030. فنشأت في عدة بلدان[13] ائتلافات وطنية لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بأهداف التنمية المستدامة، أخذت على عاتقها صياغة تلك التقارير؛

13 . تتوافر أمثلة عن بعض الائتلافات الوطنية لمنظمات أهلية مهتمة بأهداف التنمية المستدامة عبر هذا الرابط: http://www.together2030.org/wp-content/uploads/2018/03/FINAL-Mapping-of-National-CSO-coalitions-on-SDGs-March-2018.pdf.

- ✓ منذ العام 2016، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالشراكة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)، بتيسير دورات تدريبية عبر الإنترنت للمسؤولين الحكوميين المكلّفين بمهمة تعميم أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها. يمكن الاطّلاع على مزيدٍ من المعلومات عبر: https://www.unitar.org/stakeholders-engagement-implementation-sdgs-giving-countries-best-chances-succeed؛
- ✓ الندوات التي تنظّمها إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للمجموعات الرئيسية وسواها من الجهات المعنية.

د. الركائز الأساسية لإعداد الاستعراض

تُعرض العناوين التالية بوجه عام وفقاً لأقسام المبادئ التوجيهية المحدثة الصادرة عن الأمين العام، المُشار إليها أعلاه[14]، علماً أنّ بعض الخطوات الموصوفة أدناه قد تُنجَز بصورة متزامنة أو متواصلة. توضح تلك المبادئ أنّ كل بلد يحدّد بنفسه نطاق استعراضه، والصيغة التي يودّ اعتمادها لاستعراض النتائج التي توصّل إليها. لكنه يستخدم العناصر المستعرضة في المبادئ التوجيهية طوعاً لا مُلزماً كي تساعده على رسم إطار للتحضيرات الجارية للاستعراض الوطني الطوعي.

من المتوقّع أن يُبرِز الاستعراض الخطوات التي اتخذها كلّ بلد لتنفيذ خطة العام 2030، بما فيها الأهداف والمقاصد، مجرياً تقييماً للنتائج التي حقّقها على أرض الواقع. ولأنّ المطلوب هو المزيد من الوضوح في تنفيذ الخطة مع مرور الوقت، يتعيّن على البلد أن يشرح بدقة الخطوات الملموسة والواقعية التي اتخذها للإيفاء بالتزامات الخطة، وأن يدعم الإبلاغ عن التقدّم والتطور في مسيرة التنفيذ بالبيانات وإجراءات الرصد والتقييم.

إن البلدان مدعوّة في الأقسام الأولى من الاستعراض (البيان الافتتاحي، والنقاط البارزة، والمقدمة، ومنهجية التحضير للاستعراض)، إلى تقديم صورة عامة عن ظروفها الخاصة وأهدافها الوطنية العامة ومعلومات عن العملية برمّتها. قد ترتئي أحياناً عرض مثَلَيْن أو ثلاثة أمثلة عن الممارسات السليمة والدروس المستخلَصة والتحديات التي تودّ أن تسمع رأي البلدان الأخرى فيها، بالإضافة إلى لمحة موجزة

14 . توضح الأمثلة الواردة في هذا القسم الخطوات المتخذة من قبل البلدان التي سبق أن قدّمت استعراضاتها الوطنية الطوعية. تُضاف إليها أمثلة عن الممارسات السليمة يرِد ذكرها في الاستعراضات بحدّ ذاتها وفي التقارير التحليلية السنوية التي تعدّها إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن الاستعراضات. أما المبادئ التوجيهية فهي مرفقة بهذا النص تحت تسمية الملحق 2.

عن استعراضها الوطني الطوعي، بما في ذلك عملية الإعداد وإشراك الحكومات على اختلاف مستوياتها وقطاعاتها والجهات المعنية المتعددة، والمجالات التي تحتاج فيها إلى الدعم لجهة التمويل وبناء القدرات والتكنولوجيا والشراكات. يمكن أن تتحدّث البلدان أيضاً عن طريقة تفاعل حكوماتها مع طبيعة الأهداف المتكاملة والمترابطة والمبدأ القائل بعدم إهمال أحد في مسيرة التنمية، وأن يُطلب منها إدماج المنظور الجنساني في مجمل أقسام التقرير. قد تشير المقدمة أيضاً إلى اتفاقات دولية أخرى، كخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث.

توليد الشعور بامتلاك أهداف التنمية المستدامة

إنّ توليد الشعور الوطني بامتلاك أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطاً مباشراً بفقرة «مشاركة الجهات المعنية المتعددة» المُشار إليها أعلاه. فتعزيز الوعي ونشر المعلومات عن تلك الأهداف بين مختلف الأجهزة والمستويات الحكومية والجهات المعنية لطالما شكّلا ركيزة أساسية لإرساء بيئة مؤاتية وآليات عمل تشاركية وشاملة، التي هي شرط أساسي في خطة العام 2030 وتعمل على توليد الشعور بامتلاك أهداف التنمية المستدامة. فما يساعد في إشاعة هذا الانطباع هو إطلاع كافة أبناء المجتمع على مضامين خطة 2030 وإشراكهم بكامل أنشطة تنفيذها ورصدها وإعداد التقارير بشأنها. من هنا أهمية إخضاع الأهداف والمقاصد لمراجعة وطنية متواصلة، وضمان انخراط جميع الجهات المعنية بكل مراحلها، بما فيها مرحلتي الرصد والاستعراض، للحفاظ باستمرار على شعور امتلاك تلك الأهداف.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- كيف يتمّ إشراك الحكومات بشتّى مستوياتها وقطاعاتها (المحلية ودون الوطنية) في تنفيذ خطة العام 2030؟ هل تولّت بنفسها إعداد استعراضاتها المحلية الطوعية؟
- كيف يشارك البرلمان في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي التدابير المتخذة من أجل إجراء مراجعة شاملة وتشاركية متواصلة لأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟ هل تبحث بعض الهيئات كالمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في تلك الأهداف، أو تدرجها ضمن نُظُم رصد الأداء وتقييمه؟
- ما هي أنشطة التوعية الهادفة المنفّذة لضمان الوصول إلى الفئات المهمّشة والضعيفة وعدم إهمال أحد؟
- هل يتحدّث تقرير الاستعراض بشكل وافٍ عن الإجراءات المتخذة على كافة المستويات الحكومية ومن قِبَل سائر الجهات المعنية؟

أمثلة من البلدان

انخرطت **كمبوديا** في جهود المناصرة وإشراك المواطنين. فكانت الإدارات المحلية، باعتبارها هيئة الحكم الأقرب إلى الشعب، هي المؤهّلة لرفع مستوى الوعي حيال أهداف التنمية المستدامة، وزيادة أهميتها؛ أما الحكومات دون الوطنية، فهي قادرة على ردم الهوة بين الحكومة المركزية والمواطنين، والاضطلاع بدورٍ قوي في إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وسواها من المنظمات المجتمعية. يحصل القادة المنتخبون محلياً، تحديداً، على تفويض ديمقراطي يخوّلهم تسيير جهود التنمية المحلية ويعرّضهم للمساءلة. فيسعون من خلال أنشطة نشر التوعية إلى إشراك المواطنين والمجتمعات المحلية بقدر أكبر، وتعزيز شعورهم بملكية الخطة وبالمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي. ستلقى الحكومات المحلية الدعم اللازم للاعتراف بخطة 2030 كإطار عام للعمل، ولوضع آليات تسمح بمشاركة المواطنين وإخضاع المؤسسات للمساءلة.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من كمبوديا، 2019.

أطلقت **جمهورية الكونغو** خطة العام 2030 في كانون الأول/ديسمبر 2016 برعاية معالي رئيس الوزراء الذي تولّى هندسة أهداف التنمية المستدامة وطرح خارطة الطريق لتحقيقها. فحدّدت هذه الأخيرة الأنشطة المطلوب تنفيذها من جانب أعضاء البرلمان والمسؤولين المنتخَبين محلياً والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والشباب والجمهور العريض. في المقابل، جرى العمل على تعزيز الشعور بامتلاك تلك الأهداف من خلال تنظيم ورش العمل لوضع الأهداف ضمن السياق المناسب لها، وتوزيع المعلومات عبر وسائط الإعلام المعهودة كالإعلانات والتلفزيون والراديو فضلاً عن شبكات التواصل الاجتماعي وحملات التوعية.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من جمهورية الكونغو، 2019.

في **آيسلندا**، انصبّت الجهود بوجه خاص على نشر معلومات حول أهداف التنمية المستدامة، بعد ان اتّضح لها مدى صعوبة تحقيق هذه الأهداف إلا إذا تحققت المشاركة الواسعة من الجمهور العريض والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. لهذه الغاية، عمد وزير الخارجية عام 2018 إلى تعيين مسؤول خاص للتواصل بشأن الأهداف، وتكليفه بمهمة وضع وإنتاج مواد إعلامية لرفع مستوى الوعي والدراية بالأهداف وإيلاء اهتمام خاص لدمجها ضمن أنشطة الدوائر الحكومية. في آذار/مارس 2018، انطلقت حملة دعائية بخصوص الأهداف عبر أبرز الوسائل الإعلامية في البلد تحت عنوان «فلنحمل أخباراً سارة في العام 2030». ولمّا كان الهدف المنشود هو إحراز تقدّم في كافة ميادين المجتمع الرئيسية على نطاق عالمي، سعت الحملة إلى استطلاع بعض الأخبار التي قد تحمل بشائر سارة مستقبلاً في حال تحققت الأهداف، لأنّ المراد كان لفت الانتباه إلى أهداف التنمية المستدامة لتشجيع الناس على المشاركة في تنفيذها. فراحت وسائل الإعلام الآيسلندية تبثّ مقاطع فيديو قصيرة عبر التلفزيون ومواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك ويوتيوب) وفي دور السينما، وتنشر شعارات دعائية وإعلانات ملء الصفحات بهذا الخصوص.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من آيسلندا، 2019.

نظراً إلى الظروف الاستثنائية في **تيمور الشرقية** نتيجة تضرّر هذا البلد من الصراعات القائمة، مُنحت الأولوية لاستغلال عملية الاستعراض الوطني الطوعي كمنصة لتعميق الوعي والنقاش حول وضع أهداف التنمية المستدامة في البلد. وكان المراد من هذه العملية هو تزويد المواطنين، على كافة مستوياتهم واختلاف خلفياتهم، بمساحة مؤاتية لتمكينهم من إبداء ملاحظاتهم بالتجارب التي خاضوها في مضمار التنمية المستدامة.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من تيمور الشرقية، 2019.

الرسم البياني 4. خريطة وصفية لأبرز الأطراف الفاعلة والجهات المعنية الوطنية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنية

يتوقف التنفيذ الفعّال لأهداف التنمية المستدامة على إدراجها ضمن جميع الأطر الوطنية ذات الصلة. من هنا ضرورة أن يحلّل الاستعراض الوطني الطوعي مدى توافق هذه الأطر مع أهداف التنمية المستدامة، ويتحرّى عن وجود أيّ ثغرات هامة فيها. ويتعيّن على البلدان أن تلحظ بدقة التحديات والصعوبات الرئيسية التي تواجهها في تنفيذ تلك الأهداف، فضلاً عن أنها مدعوّة لتحليل أسبابها والسُبُل الكفيلة بالتصدّي لها. كثيرةٌ هي القوانين والنُظُم والسياسات المطلوب دراستها لتقييم مدى توافق البلد مع الأهداف المذكورة بما في ذلك:

- وثيقة الرؤيا الوطنية؛
- خطة التنمية الوطنية أو استراتيجية التنمية المستدامة؛
- الأطر المالية المتكاملة وما عداها من سياسات نقدية؛
- السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج القطاعية؛
- التشريعات؛
- خطط التنمية التي تضعها الحكومات المحلية ودون الوطنية؛ فضلاً عن القوانين والسياسات والاستراتيجيات والبرامج.

تُعتبر الأدوات على شكل شبكات خير وسيلةٍ لمعاينة مدى التطابق بين الأطر الوطنية المعتمدة وأهداف التنمية المستدامة. ويطالعك أدناه عرض مبسّط لشبكة مستمدّة من أداة التقييم المتكامل السريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مجال السياسة/ القطاع	الهدف 1: الفقر							الهدف 2: الأمن الغذائي							
	1.1	1.2	1.3	1.4	1.5	1.a	1.b	2.1	2.2	2.3	2.4	2.5	2.a	2.b	2.c
الاستراتيجية الصحية	X								X						
السياسة المتعلقة بتنمية قطاع المياه	X				X					X	X				
الاستراتيجية الوطنيّة للتنوّع البيولوجي				X							X	X	X		
قانون إدارة وسياسة الأراضي	X			X						X	X				
السياسات الوطنيّة لصغار المالكين	X			X			X		X	X					
برنامج إصلاح النظام القضائي				X			X								
سياسة منع العنف ضدّ المرأة					X										
برنامج نمو الطفولة المبكرة		X							X						
	4	1	0	4	2	0	2	0	3	3	3	1	1	0	0
	مقصد واحد وارد (Single)							خطة واحدة (One plan)							

الرسم البياني 5. رسم لخريطة السياسات المعتمدة بشأن أهداف التنمية المستدامة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مأخوذ بتصرّف عن التقييم المتكامل السريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

حيثما تُسَجَّل ثغرات ونقاط تقارب، يقترح الاستعراض الوطني الطوعي اتخاذ خطوات معيّنة لإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنية بشكل أفضل. ويشرح بإيجاز التعديلات الطارئة على السياسات والاستراتيجيات المطبّقة أو يرتئي اعتماد سياسات وأدوات جديدة لتحقيق تلك الأهداف. قد يتناول البلد تحديداً آليات التنسيق التي يتّبعها صنّاع السياسات من خلال الخطط الوطنية والموازنة والإجراءات المالية والاستثمارية، والتي تساعده في التصدّي بشكل أعمق وأسرع وأكثر طموحاً للتحديات التي يواجهها اقتصاده.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- هل أجرى البلد تحليلاً للثغرات الموجودة في أطره الوطنية لجهة أهداف التنمية المستدامة؟
- ما الخطوات المتخذة لإدراج تلك الأهداف ضمن التشريعات والاستراتيجيات والسياسات والبرامج، وإلى أيّ مدى يمكن إحراز تقدّم في تنفيذ الأهداف من خلال الخطط والاستراتيجيات المعتمدة؟ هل يتعيّن تحديث هذه الأخيرة أو تعديلها لتنفيذ الأهداف؟
- كيف تمّت مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع أطر السياسات الوطنية؟
- إلى أيّ مدى تمّ إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن سياسات الوزارات المختصة وبرامجها؟
- ما هي الحلول والممارسات السليمة المطروحة لضمان اتّساق السياسات وتحديد الفوائد وتقليص المفاضلة إلى أقصى حدّ؟
- ما هي النتائج الرئيسية التي تؤول إليها السياسات المعدّلة أو السياسات والخطط الجديدة الموضوعة قيد التطبيق؟
- ما هي التحديات والصعوبات الرئيسية التي يواجهها البلد عند تنفيذ تلك الأهداف؟
- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المحلية ودون الوطنية لتنفيذ تلك الأهداف؟

أمثلة من البلدان

أطلقت حكومة **فيجي** في العام 2017 خطتين وطنيتين للتنمية، واحدة لمدة 5 سنوات وأخرى لـ 20 سنة، انطلاقاً من رؤيتها الرامية إلى إحداث تحوّلات في واقع البلد. وتقترح الخطتان استراتيجيتين تتكاملان من حيث الشمولية وتعزيز التنمية إذ تنصّان على:

- تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة التي تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي لدى أبناء البلد؛

- الدفع استراتيجياً نحو إحداث تحولات تهدف إلى فرض فيجي كمركز إقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، من خلال الإبقاء على الزخم المطلوب لإجراء الإصلاحات الرئيسية والاعتماد على المزايا المحلية والمؤسسية وخصائص البنية التحتية.

وتأتي الخطة الوطنية للتنمية ثمرة مشاورات وطنية موسّعة ضمّت القطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات المجتمعية والحكومة وعموم المواطنين، عاكسةً تطلعات الشعب الفيجي والتزام حكومته بإرساء بيئة أكثر ازدهاراً واحتضاناً لأبنائها. أمّا أهداف التنمية المستدامة التي تمّت مراعاتها في مختلف محاور الخطة الوطنية فتمثّلت بـ 15 هدفاً أُدرجت بوضوح ضمن 29 أولوية من الأولويات الاستراتيجية المتطابقة معها في الاستعراض، فيما اعتُبرت الأهداف 10 (الحدّ من انعدام المساواة) و12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) و13 (العمل المناخي) كمسائل شاملة برزت في كلّ مفاصل الخطة الوطنية. وبالتالي، تبقى عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها مرهونةً بحسن تطبيق الخطة الوطنية للتنمية بما فيها آليات الرصد والتقييم إجمالاً. على مستوى القطاعات، كان البلد قد أدرج فعلياً الأهداف ضمن الخطط والسياسات الاستراتيجية لعدة قطاعات نذكر منها على سبيل التعداد لا الحصر قطاعات التعليم والصحة والزراعة. فضلاً عن ذلك، تسلّم فيجي بأنه من مصلحة الجميع ومسؤوليتهم، بمن فيهم الأفراد والمؤسسات في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، الدفع باتجاه تنفيذ خطة التنمية المستدامة وإن كانت الحكومة هي التي تتحمّل الجزء الأكبر من مسؤولية تحقيق أهدافها. لا بل تساعد الحكومة في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تسمح بتمكين سائر المواطنين عند تعاونها مع تلك الجهات المعنية.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من فيجي، 2019.

أدرجت **مملكة إسواتيني** خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 ضمن استراتيجيتها الوطنية للتنمية وخطتها الوطنية للتنمية. وأقرّت بموجب الترتيبات المؤسسية المتخذة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة اللجوء إلى لجنة توجيهية وفريق عمل تقني، بعضوية ممثلين عن الحكومة وقطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميين وخبراء، مراعاةً لمبدأيْ الشمولية وعدم إهمال أحد. وقد استفادت الجهات العنية من البيانات الوصفية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في التعريف بكلّ هدف وطريقة احتساب المؤشرات، لتسهيل المقارنة بين المناطق وضمان مبدأ إلحاق الجميع بمسيرة التنمية. لكنّ شحّ الموارد استوجب بإلحاح تحديد أولويات المسائل والجهود الإنمائية لتحقيق أقصى النتائج بطريقة فعّالة من حيث الكلفة، نظراً إلى الآثار المضاعفة لتنفيذ الأهداف وسُبُل تنفيذها. من هنا، عمد البلد إلى تحديد وترتيب أهداف التنمية المستدامة بحسب الأولوية، مولياً الاهتمام والاعتبار الواجبين للأوضاع المحلية حاضراً وإمكانات التنمية مستقبلاً. كذلك تمّ إيلاء اهتمام خاص للواقع السائد فعلياً في البلد، لا سيما مجالات الاهتمام الوطنية والثغرات الشائعة الملحوظةً في قطاع التنمية، والاعتبارِ الواجب للتحديات وإمكانات التنمية وتفعيل دينامية التنمية البشرية عند ترتيب أهداف التنمية المستدامة بحسب الأولوية.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من إسواتيني، 2019.

	Target Interaction Ratio (Average %)	Number of Goals with Target Interaction Ratio of 40% or Higher	Number of Goals with Target Interaction Ratio of 60% or Higher
SDG 1 (7 targets)			
Impacted	74	15	12
Impacting	40	8	5
SDG 2 (8 targets)			
Impacted	41	8	5
Impacting	35	7	3
SDG 3 (13 targets)			
Impacted	38	3	1
Impacting	13	2	0
SDG 4 (10 targets)			
Impacted	20	3	2
Impacting	39	6	5
SDG 5 (9 targets)			
Impacted	57	10	7
Impacting	23	5	2
SDG 6 (8 targets)			
Impacted	27	4	2
Impacting	27	4	2
SDG 7 (5 targets)			
Impacted	53	11	7
Impacting	26	4	2
SDG 8 (12 targets)			
Impacted	45	9	4
Impacting	52	9	6
SDG 9 (8 targets)			
Impacted	36	9	2
Impacting	48	12	4
SDG 10 (10 targets)			
Impacted	25	4	0
Impacting	25	5	2
SDG 11 (10 targets)			
Impacted	34	5	3
Impacting	35	8	3
SDG 12 (11 targets)			
Impacted	26	3	2
Impacting	36	8	3
SDG 13 (5 targets)			
Impacted	55	15	8
Impacting	53	10	8
SDG 14 (10 targets)			
Impacted	28	4	3
Impacting	21	2	1
SDG 15 (12 targets)			
Impacted	34	8	3
Impacting	24	4	2
SDG 16 (12 targets)			
Impacted	6	1	1
Impacting	43	9	4
SDG 17 (19 targets)			
Impacted	8	1	1
Impacting	76	12	12

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من تركيا، 2019 (أُخذ كما ورد في النص الأصلي).

نصيحة مفيدة:

- ✓ من شأن أداة سياسة التقييم المتكامل السريع، التي استحدثها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تساعد البلدان على معاينة مدى جهوزيتها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتقدّم هذه الأداة فكرة أولية عن مدى توافق البلد مع خطة العام 2030 من خلال تحليل الثغرات الملحوظة في مقاصد الأهداف. يمكن استخدامها كنقطة انطلاق لإجراء تحليل أشدّ تركيزاً. تتوافر هذه الأداة عبر: http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/sustainable-development-goals/rapid-integrated-assessment---mainstreaming-sdgs-into-national-a.html.

تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

يدلّ مفهوم التكامل في تنفيذ خطة 2030 على ضرورة أن تناقش الاستعراضات أوجه الترابط القائمة بين أهداف التنمية المستدامة، سواء اتخذت شكل توافق أو تبادل أو تعارض، آخذةً بعين الاعتبار التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فمن شأن فهم تلك الروابط بوضوح أن يتيح بدوره للبلدان التحكّم بها، خصوصاً من خلال التعاون والتنسيق الأمثل بين القطاعات والمؤسسات.

ضمن هذا القسم بالذات، يقدّم الاستعراض الوطني الطوعي نظرة موجزة عن تحليل الروابط القائمة، والترتيبات المؤسسية المقترحة والمتخذة من أجل وضع سياسات متكاملة، وأمثلة عن السياسات التي تتكامل فيها الأبعاد الثلاثة.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما هي أهمّ الروابط الوطنية أو صلة الترابط بين الأهداف والمقاصد المشمولة بالاستعراض؟
- ما هي العقبات الرئيسية التي تعيق تحقيق التكامل الأمثل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة الـ 17؟
- كيف يشارك البلد في النقاشات بحثاً عن الحلول الناجعة للمفاضلات المُلزَم بإجرائها؟
- ما هي الإجراءات المتخذة لضمان تضافر الجهود بين المستويات الحكومية جميعها (أفقياً عبر مختلف القطاعات، وعمودياً من المستوى الوطني إلى المحلي)، في سبيل تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة وأهداف التنمية المستدامة؟
- هل مِن أمثلة تُظهِر التأثير الإيجابي للسياسات الوطنية الأكثر تكاملاً؟

نقدم مثالاً بسيطاً لإبراز الفوائد الجمّة التي تحققها بعض السياسات/الاستراتيجيات؛ يتناول هذا المثال التحويلات النقدية غير المشروطة المرسَلَة إلى الفتيات في أفريقيا، والتي تسهم في تقليص رقعة الفقر، وإبقاء الفتيات في المدارس، والحدّ من حالات الحمل غير المرغوب فيها في سنّ المراهقة، وتخفيض معدلات نقل فيروس نقص المناعة البشرية بمقدار الثلثين. وبذلك، يتبيّن أنّ التدخل بدافع توفيرٍ «الحماية الاجتماعية» يؤول إلى تحقيق أهداف أخرى كالحدّ من الفقر، فضلاً عن تعزيز التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين[15].

يمكن استخدام نموذج أولي لاستطلاع الروابط القائمة بين مقاصد أهداف التنمية المستدامة، على مثال النموذج المبيّن أدناه، والمأخوذ من تقريرٍ **لغانا** حول الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2019.

غانا: أبرز أشكال التفاعل والمفاضلة بين المقاصد المتعلقة بالبنية التحتية

يصلح استخدام هذا المسح الأولي للروابط المحتملة من أجل تحديد المقاصد التي تتشارك مسؤوليتها أكثر من وكالة حكومية، ما يدلّل بحد ذاته على مجالات التكامل بين وضع السياسات وتنفيذها. يصلح أيضاً استخدام هذا المسح من أجل إجراء تحليل معمّق للروابط القائمة بين الأهداف التي تحظى باهتمام خاص كالأولويات

15 . هذا المثل مأخوذ ببعض التصرف عن مثل آخر وارد في دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المتوافر عبر: http://www.undp.org/content/dam/undp/library/SDGs/SDG%20Implementation%20and%20UNDP_Policy_and_Programme_Brief.pdf.

الوطنية، من خلال مجموعات التركيز أو أدوات النمذجة الأكثر تخصّصاً. وتشمل هذه الخطوة البحث في أشكال التفاعل والاستراتيجيات الممكنة لإجراء المفاضلة.

أمثلة من البلدان

طمعاً بتعزيز السياسات وآليات التخطيط، عمدت الحكومة في **منغوليا** إلى اعتماد منهجية تضمن اتّساق السياسات وتحديد أهدافها. فأُقرّت هذه المنهجية وعُدّلت ضمن لائحة لوضع سياسات التنمية، صدرت بموجب القرار الحكومي رقم 294 لعام 2018. يمكّن هذا التعديل صنّاع السياسات من تعزيز اتساق السياسات المطروحة حديثاً. لكنه من الضروري أيضاً مراجعة كافة السياسات التي خضعت للموافقة قبل إقرار القانون الذي ينصّ على اعتماد المنهجية المذكورة، توخياً لمزيدٍ من الاتساق بين السياسات المتوسطة والبعيدة الأمد. فضلاً عن ذلك، وبهدف ضمان الاتساق مبدئياً بين السياسات ذات الأهداف المتوسطة والبعيدة الأمد، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، والتي خضعت للموافقة قبل إقرار المنهجية المُشار إليها أعلاه، تمّ تشكيل فريق عمل يضمّ كافة مؤسسات الدولة المخوّلة صوغ السياسات بموجب القرار رقم 2 لعام 2019 الصادر عن رئيس الوزارء. تتولّى إدارة هذا الفريق بشكل عام أمانة مجلس الوزارء، فيما تعود إلى الوكالة الوطنية للتنمية مسؤولية تزويده بالتوجيه التقني اللازم.

خارطة طريق لمواءمة سياسات التنمية الطويلة الأمد في منغوليا مع أهداف التنمية المستدامة

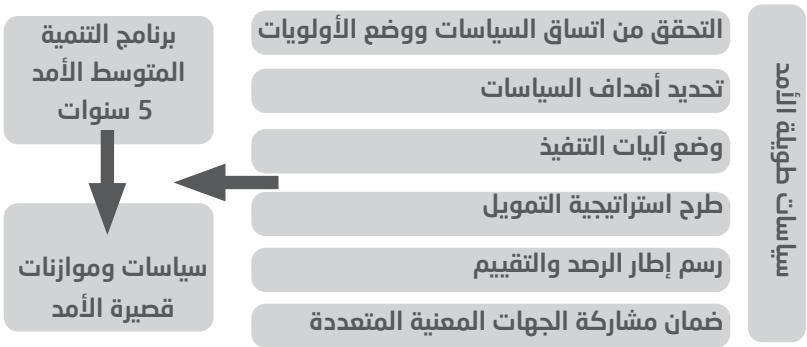

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من منغوليا، 2019.

يعتبر برنامج «ربط الصفوف الدراسية من خلال التعليم العالمي» برنامجاً أساسياً لتطوير قطاع التعليم في بريطانيا، التي استثمرت فيه مبلغ 38 مليون جنيه استرليني ما بين العامين 2018 و2021 بهدف الوصول إلى 3 ملايين طفل. يركّز هذا البرنامج على الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 7 و14 عاماً، داعماً قيام شراكات بين المدارس الابتدائية والثانوية في جميع أرجاء بريطانيا والبلدان النامية في أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. سيكتسب الأطفال عند المشاركة في البرنامج المهارات والمعارف والمواقف والقيم اللازمة للعيش والعمل في الاقتصاد العالمي في النهاية. يوفّر البرنامج التدريب لـ 60 ألف أستاذ ومدير مدرسة في بريطانيا

والبلدان النامية حول مواضيع معيّنة كالعمل سوياً من أجل تحقيق الأهداف، وتعليم قيم المواطنة العالمية، وتلقين المهارات القابلة للنقل، وضمان شمولية التعليم.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من بريطانيا، 2019.

نصيحة مفيدة:

✓ استحدثت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أطراً وأدوات لتحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي متوافرة مع أدوات أخرى عبر الرابط: https://sustdev.unescap.org/thematicarea/category?id=9#topic.

عدم إهمال أحد

تعرض البلدانُ الإجراءاتِ التي اتخذتها لتعميم مبدأ عدم تخلّف أحد عن مسيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتشمل تلك الإجراءات ترتيب النتائج المرجوة للفئات الضعيفة من حيث أولوياتها، وعدم الاكتفاء بمعرفة متوسط المعدلات السكانية، بل الذهاب إلى أبعد من ذلك لتحديد تلك الفئات ومناطق انتشارها واحتياجاتها الخاصة. يُطلَب من البلدان أيضاً أن تتجاوز السياسات الاجتماعية لتتوجّه نحو سياسات الاقتصاد الكلي والتكنولوجيا التي تؤثّر على أوضاع الفئات الأكثر تهميشاً، مع التشديد بوجه خاص على الجهود الرامية إلى تمكين النساء والفتيات. أمّا معالجة مسألة «عدم إهمال أحد» فتبدأ باتّباع الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر المدقع والسياسات الرامية إلى الحدّ من اللامساواة وإزالة العوائق التمييزية، بما في ذلك العوائق الناتجة عن عوامل جغرافية، وبالمساعي المبذولة لضمان المشاركة الشاملة والفعلية في عملية التنفيذ. يمكن أيضاً النظر في تأثير أشكال التفاوت المتعددة والمتداخلة، كوضع المرأة التي تعيش في منطقة ريفية، على مسيرة التنمية.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- كيف يتمّ تحديد الفئات الضعيفة والفئات الأكثر عرضة للإهمال؟
- من هم عرضة للإهمال، وما هي الأسباب الكامنة وراء ضعفهم؟
- ما هي مصادر البيانات المصنّفة المتاحة وأين مكامن النقص فيها؟
- ما هي الإجراءات المتخذة لتحديد احتياجات الفئات الضعيفة والأكثر تخلّفاً؟
- ما هي الخطوات المتّبعة لدعم تمكين الفئات الضعيفة؟

أمثلة من البلدان

اتخذ **العراق** خطوات عملية باتجاه دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من تلبية احتياجاتهم الخاصة وتعزيز مشاركتهم في المجتمع. في كانون الأول/ديسمبر 2017، التزم العراق بالموعد المحدد لإطلاق النتائج التي آل إليها الاستطلاع الوطني الأول للإعاقة لعام 2016. وقد أجرى هذا الاستطلاع الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط شاملاً 13 محافظة من محافظات العراق، باستثناء إقليم كردستان ومحافظتي نينوى والأنبار بسبب العمليات العسكرية التي تشهدها تلك المناطق. تكمن أهمية هذا الاستطلاع في أنه يوفّر قاعدة بيانات لذوي الإعاقة، من شأنها أن تساعد صنّاع القرار في طرح سياسات ملائمة لهذه الشريحة من الناس.

الإطار 7. عدم إهمال أحد: قانون رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (38) لسنة 2013

في منتصف تموز/يوليو 2017، أصدرت هيئة رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة المرتبطة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية النسخة الأولى من قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (38) لسنة 2013 بلغة برايل، لتمكين الشريحة المعنية من معرفة حقوقها بموجب القانون.

يتطرق القانون إلى دمج هذه الفئة في المجتمع مستعرضاً التقنيات الحديثة للتواصل مع أبنائها، ويتميّز بجوانب إيجابية نذكر منها:

المادة 4 تنصّ على تشكيل هيئة لرعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة.

المادة 15 توفّر امتيازات في التعليم العالي وإعفاءات في تذاكر السفر والتأمين الصحي.

المادة 16 تخصّص نسبة معيّنة لتشغيل ذوي الإعاقة (5 في المائة في القطاعين العام والمختلط و3 في المائة في القطاع الخاص).

المادة 17 المتعلقة بإعفاء من الضريبة بنسبة 10 في المائة على المداخيل والقروض الميسّرة.

المادة 18 تعفيهم من الضرائب المفروضة على وسائل النقل الفردية والجماعية العائدة إليهم ورسوم الرمز المروري.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من العراق، 2019.

ينكبّ اتحاد **البوسنة والهرسك** على صوغ استراتيجية التنمية التي تتناول أهداف التنمية المستدامة وسبل تنفيذها بما يتلاءم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البوسنة والهرسك، وفي الكانتونات والبلديات التابعة للاتحاد. ترتئي عمليةُ وضع الاستراتيجية تشكيلَ أربع مجموعات مواضيعية تتفرّع إلى 12 مجموعة أخرى لتغطّي التنمية الاجتماعية والاقتصادية من كافة جوانبها (مثلاً القدرة التنافسية، التخصص الذكي، الموارد البشرية، الإنتاج الغذائي، والدمج في المجتمع، إلخ.). تنفّذ جميع المجموعات الفرعية أنشطتها انطلاقاً من مبدأ «عدم إهمال أحد»، ما يعني أنّ كلّ مجموعة مواضيعية ستراعي هذا المبدأ بإيلاء اهتمام خاص للفئات المهمّشة، واتخاذ القرارات اللازمة لضمان مشاركتها على قدم المساواة مع الفئات الأخرى في التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها الاتحاد.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من البوسنة والهرسك، 2019.

غالباً ما يتمثّل الاندماج ضمن إطار خطة العام 2030 بمبدأ عدم إهمال أحد. ويؤكّد هذا المبدأ على ضرورة إدراج كافة المواطنين، على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية، وفي مقدمتهم الأشخاص الأكثر حرماناً وضعفاً وعرضة للصدمات (ناتجة عن عوامل مناخية واقتصادية ومالية وما إليها)، ضمن خانة المستفيدين من الدعم العام. وإذ تضمّ الفئات الاجتماعية الضعيفة في **الكاميرون** النساء والشباب وذوي الإعاقة والسكان الأصليين والأطفال المخالفين للقانون واللاجئين وسواهم، تلجأ الحكومة إلى اتخاذ جملة تدابير قانونية ومؤسسية وسياسية وتنفيذية لتعزيز دمجهم في المجتمع. فعلى الصعيدين المؤسسي والسياسي مثلاً، يتمّ التشديد على أن تتولّى عدة وزارات، انطلاقاً من الطابع الجامع لمسألة الاندماج الاجتماعي، مهمة تقديم الدعم بمساندة الكثير من الشركاء الاجتماعيين المنخرطين في هذا المجال، كوزارة الشؤون الاجتماعية التي تصدر الحولية الإحصائية بشأن السكان الضعفاء في الكاميرون وتحدّثها دورياً.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من الكاميرون، 2019.

الآليات المؤسسية

يتطلّب تنفيذ خطة العام 2030 من البلدان أن تعيد النظر في أدواتها المؤسسية وأن ترسّخ دعائمها، مع الحرص على أن تكون الآليات المعتمدة قديماً و/أو حديثاً متينةً وشاملة. والواقع أنّ بلدان كثيرة سعت فعلاً إلى استحداث بعض المؤسسات و/أو تدعيم أخرى. غالباً ما تكون الآليات المؤسسية متعددة الأوجه ومتكاملة، تقوم على التنسيق بين الوزارات ومشاركة عدة قطاعات، وتسعى إلى المواءمة بين مختلف مسارات العمل وإشراك سائر الوكالات في الجهود الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذا فضلاً عن أنّ مسؤولية تنفيذ خطة عام 2030 واستعراضها باتّساق، غالباً ما تتقاسمها الحكومة وتوزّعها على اختلاف مستوياتها (الوطنية ودون الوطنية والمحلية).

أمثلة من البلدان

منذ البداية، انتهجت حكومة **ليختنشتاين** مقاربة منهجية لتحليل مدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الإمارة وتحديد حجم العمل المطلوب لتنفيذها. تحقيقاً لهذه الغاية، شكّلت الحكومة فريق عمل متعدد الاختصاصات بإدارة وزارة الخارجية والعدل والثقافة، موكِلَةً إليه المهام التالية:

- إجراء تحليل للثغرات المتعلقة بمدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- تحليل مقدار العمل المطلوب لضمان تنفيذها؛
- التحقق من حجم البيانات المتوافرة لقياس تلك الأهداف.

في إطار عملية التحليل المفصّلة، كوّن فريق العمل فكرة عامة عن كلّ هدف من أهداف التنمية المستدامة ومقاصده، معايناً البيانات المتاحة لقياس التقدّم المُحرَز نحو تحقيقه. بموازاة ذلك، أطلع الجمهور في عدة مناسبات على وضع الأهداف فاتحاً باب النقاش حولها مع مجموعات من أصحاب المصلحة. انطلاقاً من النتائج والتوصيات التي توصّل إليها هذا الفريق، تبعاً لأولوية الخطوات المطلوب اتخاذها، قرّرت الحكومة اعتبار تلك الأهداف إلى جانب «خطة الحكومة للأعوام 2017-2021» كإحدى المبادئ التوجيهية الاستراتيجية لعمل الحكومة. تهدف هذه الأخيرة إلى تنفيذ قدر ما يمكن من الأهداف بشكل عام، إنّما مع التركيز على الأهداف التي تتطلّب الجهد الأعظم أو تثير الكمّ الأكبر من التحديات مستقبلاً بحسب رأيها. تقع على الوزارات المختصة مسؤولية تنفيذ مختلف المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، على أن تتولّى وزارة الخارجية والعدل والثقافة مهمة تنسيق أعمال التنفيذ وإصدار التقرير.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من ليختنشتاين، 2019.

تعميم أهداف التنمية المستدامة - الآلية المؤسسية للتنسيق والرقابة

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من باكستان، 2019.

الهيكلية المؤسسية للتنمية المستدامة في سانت لوسيا

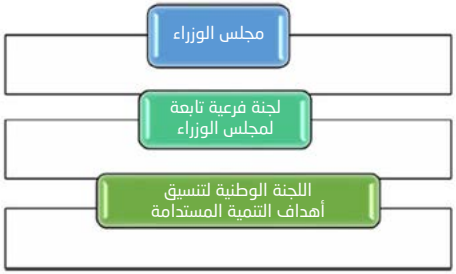

آلية التنسيق الوطنية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من سانت لوسيا، 2019.

ينبغي أن تحافظ الآليات المؤسسية على ترابطها عبر دورات الحياة السياسية، وأن تتداخل مع الدورة الانتخابية للبلد المعني لا أن تكون تابعة لها. ففي ذلك ضمانة لعمل المؤسسات، إذ يتخطى عملها ولاية الحكومة الراهنة التي تلتزم بها دوائر صنع القرار والأحزاب السياسية الحالية والمقبلة على حد سواء، ويستمرّ مع استمرار العهود. لذا، يتضمّن الاستعراض معلومات عن سُبُل استقطاب آراء مختلف الوزارات والوكالات والمستويات الحكومية والجهات المعنية غير الحكومية، بمن فيهم ممثلو الفئات الضعيفة، حول خطة العام 2030، وكيفية مراعاة تلك الآراء. قد ترتئي البلدان أيضاً أن تضمّن استعراضاتها معلومات عن الآلية (الآليات) المؤسسية المكلّفة بمهام التنسيق والتكامل تنفيذاً للخطة، وكيفية تفاعلها مع الهيئات الوطنية المختصة، كالهيئة الوطنية للتخطيط، أو الهيئات الرقابية أو الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة. يمكن أن يبيّن الاستعراض كيفية ضمان فعالية الآليات الداعمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وشموليتها وخضوعها للمساءلة، مسلّطاً الضوء على المساعي الجارية لاستنهاض المؤسسات حول تلك الأهداف بنجاح وتحسين أدائها وإكسابها قدراً أكبر من الاستجابة والمسؤولية والشفافية، فضلاً عن تعزيز روح التعاون والتغيير لتحقيق اتساق السياسات وتكاملها في مختلف القطاعات. من المفيد أن تتحدث البلدان في استعراضاتها عن سُبُل مراجعة التقدّم المحرز باتجاه تنفيذ الأهداف، بما فيها الآليات المتّبعة لرصد السياسات والتدابير وتقييمها، من دون إغفال الخطط الممكنة لإجراء الاستعراضات الوطنية آخذةً في الحسبان مقتضيات تقديم الاستعراض، وكيفية إدراج إجراءات إعداد الاستعراض ومتابعته في المنتدى السياسي الرفيع المستوى ضمن المسار القائم.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- كيف يحتضن الإطار المؤسسي مختلف الأطراف الفاعلة والجهات المعنية، ويرعى مصالحها؟ كيف تضمن التدابير المؤسسية العامة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة مشاركة الوزارات المختصة الرئيسية، والمستويات الحكومية المحلية ودون الوطنية، والبرلمان، والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، إلى جانب الهيئات الرقابية و/أو الآليات الوطنية المعنية بالمتابعة والمراجعة؟
- إلى أيّ درجة يشارك أعلى مستوى حكومي في التدابير المؤسسية؟
- كيف تنجح التدابير المؤسسية في استنهاض كافة الجهات المعنية حول أهداف التنمية المستدامة والدفع باتجاه التغيير؟
- هل تُظهِر بعض الأمثلة كيفية تأثير التدابير المؤسسية سابقاً من خلال وضع سياسات أكثر تكاملاً مثلاً؟

- كيف يراجع البلد التقدّم المُحرَز باتجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الخطط الممكن اتّباعها لإجراء استعراض وطني طوعي، والتي تأخذ في الحسبان مقتضيات تقديمه في المنتدى الرفيع المستوى؟

المسائل الهيكلية

قد تتوقّف البلدان عند بعض المسائل الشاملة أو العرضية أو الهيكلية التي تؤثّر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونذكر منها المساواة بين الجنسين، وانعدام المساواة والتجارة والمجتمعات السلمية وأنماط الإنتاج والاستهلاك والتحوّلات الهيكلية في الاقتصاد. فتدرس في تحليلها العوائق المؤسسية ذات الصلة المطلوب تعديلها على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي. ولا تبخل أيضاً في تقديم أمثلة عن السياسات المطبّقة التي أحدثت تحولات جوهرية و/أو إبراز التغيّرات المؤسسية التي حققتها تصدياً للمشاكل أو العوائق الهيكلية، وتلافياً للمفاضلة بين أهداف التنمية المستدامة.

الأهداف والمقاصد

يفضل أن تقدم البلدان، ولو بإيجاز، معلومات عن وضع جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 المدرَجة ضمن خطة العام 2030، والتقدّم المُحرَز باتجاه تحقيقها. قد يُؤثِر التركيز على بعض الاتجاهات والنجاحات والتحديات الدقيقة وأوجه التداخل والتفاعل والتبادل والمشاكل البارزة والدروس المستخلَصَة، شارحةً الخطوات التي اتخذتها لاحتواء الثغرات والتحديات المرصودة. وفي حين أن البلدان مدعوّة للإبلاغ عن كامل الأهداف فلا مانع من أن تتعمّق في تحليل بعض الأهداف والمقاصد التي تختارها باعتبارها ذات أولوية وطنية، مع إمكانية التوسّع في تحليل قلّة منها مع ما يتّصل بها من ثغرات وتحديات، باعتبارها من الأولويات الوطنية التي يجدر التوقف عندها في الاستعراضات. قد يختار البلد الأهداف على ضوء أولوياته، أو ظناً منه بأنّ الأمثلة التي يملكها عن جملة ممارسات فضلى في مضمار التطبيق أو السياسات المبتكرة هي جديرة بالنشر على المستوى العالمي. لذا، يستحسن إنتقاء الأمثلة المفيدة في إطار التعلّم بين الأقران والسياق الدولي. ولأنّ كلّ مراجعة للأهداف تنطوي على بعد نوعي و/أو كمي، فمن الأجدى للبلد، إذا كان بصدد إجراء الاستعراض الثاني أو اللاحق، أن يضمنّه التقدّم المُحرَز منذ الاستعراض السابق كما المساعي المحددة التي بذلها لتطبيق التوصيات الصادرة عنه.

وقد تناولت الاستعراضات الوطنية الطوعية الأهداف والمقاصد بعدّة أشكال، بما فيها عن طريق عرض:

- لمحة سريعة عن وضع الأهداف والمقاصد؛
- الإنجازات والممارسات السليمة؛
- تأثير التدخّلات القُطرية محلياً وخارجياً؛
- الثغرات والتحديات؛
- التحديات والفرص؛
- أوجه التداخل والتفاعل والتبادل مع الأهداف الأخرى؛
- تحليلٍ للمشاكل البارزة؛
- الخطط لتعزيز تنفيذها مستقبلاً.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- هل تمّ تحديد خط الأساس لأهداف التنمية المستدامة والسير بموجبه؟ هل بُذِلَت جهود معيّنة تجاوباً مع التوصيات الصادرة عن الاستعراض السابق والنتائج التي أسفرت عنها الإجراءات الوطنية لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي؟
- هل أدرجت الدولة بعض أهداف التنمية المستدامة في سلم أولوياتها؟ وفق أيّ معايير/آلية حدّدت الأولويات ومَن شارك في تحديدها؟
- كيف تتضافر جهود الحكومة بمختلف مستوياتها والبرلمان والجهات المعنية لتحقيق الأهداف والمقاصد؟
- ما التقدّم الذي أحرزه البلد في تحقيق الأهداف والمقاصد؟ ما هي الاتجاهات السائدة؟ هل برزت قضايا مثيرة للاهتمام؟ عاين كيف يساعد الاستعراض الوطني الطوعي في تحليل التقدّم/التحديات عوضاً عن وصف السياسات المعتمدة/المقررة.
- ما هي الثغرات والتحديات التي تمّ تحديدها، ما التدابير المتخذة أو المقرّر اتخاذها من أجل التصدي لها؟
- ما هي الجهود المبذولة لضمان استفادة الفئات الأكثر تهميشاً من جميع السياسات والخطط والبرامج، وعدم إهمال أحد؟
- هل مِن أمثلة لممارسات سليمة قد تستفيد منها بلدان أخرى لتحقيق الأهداف والمقاصد؟

المسائل الاستراتيجية بالنسبة **لإسرائيل** عام 2015، والمرتبطة بالمسار المقرّر أن تسلكه باتجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

المسائل الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل	أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة
الثورة الرقمية في إسرائيل	
تنمية رأس المال البشري والاستفادة منه	
التنمية الاقتصادية في المناطق	
تمويل مشاريع البنى التحتية	
الإنتاجية والقدرة التنافسية	
استراتيجية قطاع الإسكان	
الاستعداد لمشكلة شيخوخة السكان	

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من إسرائيل، 2019.

استعرضت **موريشيوس** التحديات والفرص لكلّ هدف من أهداف التنمية المستدامة، مع التوقّف هنا عند الهدف 14:

التحديات	الفرص
شحّ القدرات المالية ونقص المهارات ووسائل التكنولوجيا اللازمة لاكتشاف الإمكانات الهائلة الكامنة في البيئة البحرية، واستطلاعها، والاستفادة منها.	ضرورة عقد شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف من أجل دعم الإدارة المستدامة للمناطق البحرية.
إنّ تأثير التغيّر المناخي باستمرار على النُظُم الإيكولوجية للشِعاب المرجانية يقوّض الجهود المبذولة لإعادة ترميمها والحفاظ عليها.	إنشاء شبكة وطنية لحماية الشِعاب المرجانية في العام 2018 بهدف تعزيز التعاون والتشاور للحفاظ على هذه المنظومة. وتسمح هذه الشبكة بإجراء بحوث حول الأجناس المرجانية الأقدر على مقاومة الظروف المناخية والمتنامية بسرعة لإعادة تأهيل المناطق المتدهورة.
نقص القدرات والمرافق الكفيلة برصد النظام الإيكولوجي البحري والأجناس البحرية في الجرز النائية، كجزيرة سانت براندون. ينبغي الاعتماد على رحلات البحث، وانتهازها فرصةً لتوفير المعلومات بالأخص تلك المتعلقة بالجزر النائية.	ثمّة حاجة لإنشاء تلك المرافق في الجزر النائية. إمكانية إنشاء محطة دائمة في تلك الجزر لرصدها دورياً. تعزيز التنسيق الإقليمي والمشاركة في البعثات الاستطلاعية.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من موريشيوس، 2019.

آليات التنفيذ

يجدر أن تتوقف عملية الاستعراض عند سُبُل تحريك آليات التنفيذ والصعوبات التي تواجهها والموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ خطة العام 2030، وأن تبحث في مجموعة كاملة من مصادر التمويل (العام/الخاص، المحلي/الدولي) وآليات التنفيذ التي لا علاقة لها بالتمويل، كتنمية القدرات وتوفير البيانات المطلوبة والتكنولوجيا وعقد الشراكات. يمكن أن تشير أيضاً إلى اعتماد موازنة مراعية للجنسين، إذا كان ذلك ينطبق على واقع الحال.

قد تتوسّع البلدان في استراتيجياتها التمويلية لأهداف التنمية المستدامة/إطار التمويل الوطني المتكامل عند الاقتضاء، وفي السياسات والإصلاحات المناسبة لتمويل استراتيجياتها. وتعطي فكرة عامة عن آليات التنسيق والهيكلية المؤسسية (داخل الحكومة ومع سواها من أصحاب المصلحة) التي تساعد في تنفيذ استراتيجية التمويل. فتشير في استعراضاتها إلى كيفية مواءمة النُظُم المالية والبيانات الإحصائية والموارد الموزّعة مع الجهود الداعمة لتحقيق خطة العام 2030 وتعهّدها بعدم إهمال أحد، وتلفت إلى مساهمة القطاع الخاص عندما تتحدّث عن حشد الموارد المحلية. يُطلب من البلدان أيضاً أن تحدّد احتياجاتها الفعلية على صعيد التكنولوجيا وبناء القدرات والبيانات.

قد تستفيض البلدان بالحديث عن الشراكات، بما فيها تلك المعقودة مع القطاعين العام والخاص وعدة أصحاب مصلحة، كونها أداة فعّالة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لا بدّ لها أيضاً من أن تأخذ في الحسبان التكاليف والموازنة المطلوبة لتحقيق الأهداف فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية عند إعداد الاستعراض.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما هي الموارد المتدفقة حالياً؟ ينبغي تلخيص الخطوات المتخذة لحشد الموارد المحلية والمساعدات الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل الإضافية، كالاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية.
- ما هي الخطوات المتخذة لتحديد الثغرات الأساسية وتقدير الموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ خطة العام 2030؟ تشمل الجوانب المتعلقة بهذا الشأن التمويل، والقدرات المطلوب تطويرها، بما في ذلك تبادل المعارف والبيانات الإحصائية والتكنولوجيا والشراكات.
- كيف يمكن مواءمة النُظُم المالية والموارد الموزّعة مع متطلبات دعم تنفيذ خطة 2030؟
- كيف يشارك البلد في جهود التعاون الدولي؟ كالتعاون القائم بين بلدان الجنوب، وبين بلدان الشمال والجنوب، وما عداه من أشكال التعاون مثلاً.

- كيف تُوظَّف خطة عمل أديس أبابا لمصلحة تنشيط آليات التنفيذ؟ هل انتهج البلد استراتيجيةً/إطاراً وطنياً متكاملاً للتمويل عند الاقتضاء؟ ما السياسات والإصلاحات الموضوعة قيد التطبيق لتمويل هذه الاستراتيجية؟
- ما الشراكات التي تنخرط فيها الدولة؟ هل مِن فرص متاحة لتوسيع دائرة الشراكات من أجل تنفيذ خطة 2030؟ ما الدور الذي يتولّاه/يمكن أن يتولّاه القطاع الخاص؟
- ما هي حاجة البلد من خدمات تنمية القدرات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بقدر أكبر من الفعالية؟ لعلّها فرصة مؤاتية لتحديد احتياجاته بدقة.

أمثلة من البلدان

أعربت **تونغا** عن التزامها بتوثيق الروابط بين الخطط والموازنات (والقطاعات) الوطنية، حرصاً منها على أن تحظى أولويات التنمية بالموارد اللازمة للسير بتنفيذها وفق الخطة المقرّرة. وقد تمّ تفعيل أداة مخصصة لهذه الغاية (تُسمّى مسار واحد) من أجل توزيع الموارد المتاحة على النواتج المستهدفة بشكل أفضل. ترمي أداة المسار الواحد بشكل عام إلى المساعدة في تحسين أداء الحكومة ككل عند تقديم الخدمات، بفضل العناصر الثمانية الواردة في الرسم البياني أدناه.

العناصر الثمانية لأداة المسار الواحد

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من تونغا، 2019.

أبرز الثغرات والتحديات الملحوظة في **الكويت** عند تنفيذ خطة العام 2030

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من الكويت، 2019.

شركات تبلّغ عن أهداف التنمية المستدامة في **موريشيوس**

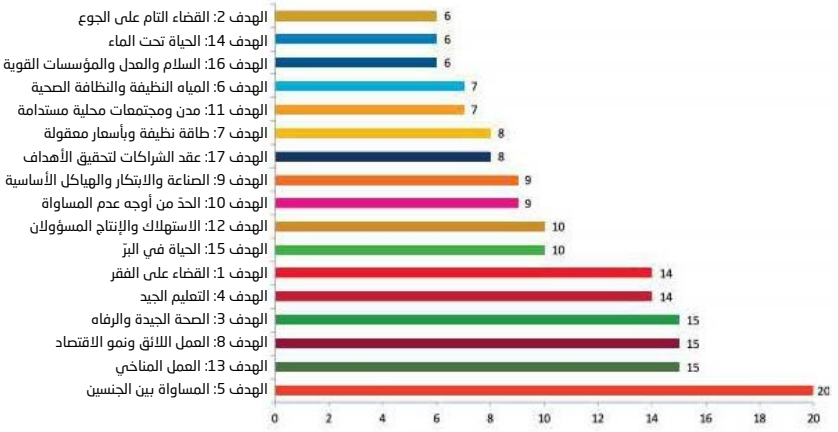

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من موريشيوس، 2019.

الخاتمة والخطوات المقبلة

انطلاقاً من نتائج الاستعراض، يمكن للبلدان أن توجز الخطوات المزمع اتخاذها للمضي قدماً بتنفيذ خطة 2030 في السنوات الأربع المقبلة. كما يمكن أن تتحدّث عن خططها الرامية إلى إبقاء أهداف التنمية المستدامة قيد المراجعة على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك نشر الاستعراضات الوطنية الطوعية وسواها من الاستعراضات الوطنية مع النتائج التي تؤول إليها. في هذا القسم، يُبرِز كلّ بلد الدروس المستخلَصَة من عملية الاستعراض، وكيفية الاستفادة منها في إطار الجهود المستمرة لتنفيذ الخطة، والدعم الذي يحتاج إليه مستقبلاً لإعداد استعراضاته.

يتناول الاستعراض المواضيع/الأسئلة التالية:

- ملخص عن التحليل والاستنتاجات المستمدّة من الهيئات المعنية بالسياسات، والجمهور العريض، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص؛
- المسائل المستجدّة والمطروحة حديثاً؛
- ما هي الدروس المستخلَصة من عملية الاستعراض؟
- ما هو الدعم الذي يحتاج إليه البلد لإعداد استعراضاته مستقبلاً؟
- ما التعديلات المطلوب إدخالها إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية لضمان الاستفادة منها؟

وبالتالي، يتعيّن على البلدان أن تتفكر في كيفية إسهام الاستعراضات الوطنية الطوعية في الإسراع بتنفيذ خطة 2030، من خلال تحديد إجراءات عملية لمواكبتها. وهنا، يجدر التوقف عند الأسئلة التالية:

- كيف يتمّ التداول بنتائج الاستعراض الوطني الطوعي على المستوى الوطني؟ هل يتمّ نشر الاستعراض؟
- ما الخطوات الإضافية المقرر اتخاذها لإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأنشطة الحكومية، كعملية وضع الموازنة وسياسات الوزارات المختصة وبرامجها، واستحداث مؤسسات أو تشريعات أخرى؟
- هل توضع خطط لإجراء مراجعات دورية بشأن التقدّم المُحرَز في تنفيذ الخطة على الصعيد الوطني؟
- ما هي الإجراءات المحدّدة لمتابعة الجهود بعد الانتهاء من تقديم الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى؟

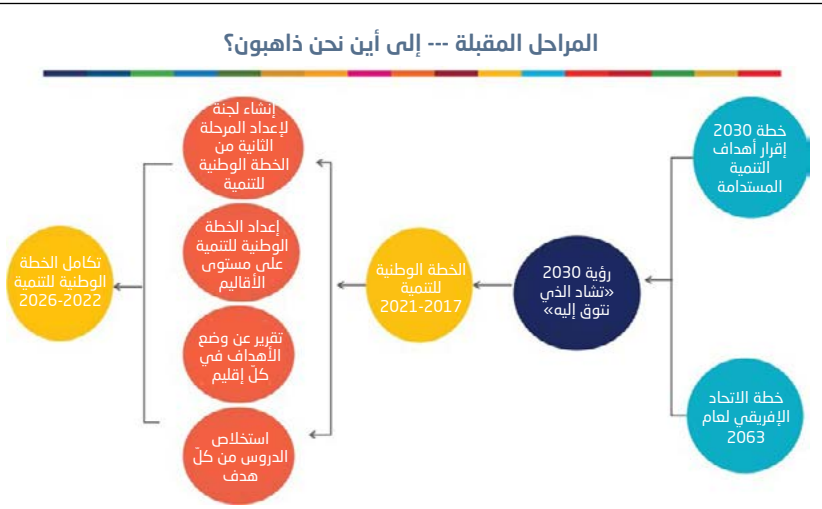

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من تشاد، 2019.

أعلنت **كرواتيا** أنّ الاستعراض الوطني الطوعي، الذي تعدّه بالتوازي مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية لعام 2030، يشكّل فرصة مؤاتية لتقييم الأداء في مختلف القطاعات بكلّ موضوعية، ووضع خطة بالأنشطة التي تعتزم القيام بها لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حرصاً منها على تحقيق تلك الأهداف تبعاً لاستراتيجية العام 2030، ستتمحور تلك الأنشطة حول الآتي:

- تطوير الهندسة المؤسسية باعتماد هيكلية تنظيمية وتنسيقية وإشرافية واضحة المعالم؛
- تحديد منطق التدخّل بهدف إيجاد روابط بين الأهداف الاستراتيجية، وآليات التنفيذ المقررة، والإصلاحات البنيوية، والمشاريع الاستراتيجية تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للتنمية؛
- تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية؛
- مواصلة أنشطة التواصل والتثقيف لزيادة الوعي حول التنمية وسُبُل العيش المستدامة، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والعالمي.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من كرواتيا، 2019.

الملاحق

قد تضيف البلدان مُلْحقاً يحتوي على بعض البيانات، مستخدمةً المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة فضلاً عن المؤشرات ذات الأولوية المحددة على الصعيدين الإقليمي والوطني، عند الاقتضاء. من غير المستبعد أن تتحدث عمّا إذا كانت قد استمدّت إحصاءاتها، بما فيها تلك المتعلقة بالجنسين، من منظومة الإحصاءات الوطنية، مبيّنةً أبرز النواقص التي تعاني منها الإحصاءات الرسمية المتوافرة حول المؤشرات.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها بخصوص ملحق الإحصاءات:

- ما المعايير المعتمدة لاختيار المؤشرات الواردة في الملحق؟
- كيف يُعتبَر الملحق استكمالاً للاستعراض، وإثباتاً لمحتواه؟ ينبغي درس السُبُل الأنجع لهذا الغرض – تقديم عرض شامل للغاية أو اختيار مجموعة المؤشرات الأشدّ ارتباطاً بالموضوع؟
- ما هي الصيغة الأسهل لعرض البيانات؟
- هل يصلح تقديم بيانات متسلسلة زمنياً؟

قد ترتئي البلدان إدراج ملاحق إضافية تتناول فيها على سبيل المثال أفضل الممارسات و/أو السياسات والاستراتيجيات التي حققت تقدّماً على صعيد تنفيذ خطة 2030، والروابط التي تجمع بين الأهداف والمقاصد، فضلاً عن تأثيرات الإجراءات المحلية على الساحة العالمية (الآثار غير المباشرة). يمكن أن تضمّنها أيضاً التعليقات والملاحظات الواردة من أصحاب المصلحة إلى جانب قائمة بسائر الجهات الفاعلة التي ساهمت بوضع التقرير.

يمكن للبلدان، إن رغبت، إرسال تقارير أخرى إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة، لنشرها عبر الصفحة المخصصة لها في قاعدة بيانات الاستعراضات الوطنية التطوعية، بما فيها تقارير مكمّلة من إعداد الأطراف المعنية.

هـ. الرصد والاستعراض

تشكّل آليات الرصد والاستعراض الفعّالة ركيزة أساسية لخطة العام 2030. لذا، من الضروري جمع ما يكفي من البيانات المصنّفة الموثوقة والآنية والمتاحة، ثمّ العمل على معالجتها وتحليلها ونشرها، لرصد عملية تحقيق الأهداف محلياً. تشمل

هذه العملية الاستعانة بإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة من أجل متابعه التقدّم الحاصل واستعراضه. ويتضمّن هذا الإطار، الذي تمّ إقراره عام 2017، 232 مؤشراً للدلالة على التقدّم المُحرَز في تحقيق الأهداف. تسعى البلدان من جهتها إلى تطوير قدراتها الإحصائية والمساهمة في تحديد المؤشرات العالمية، من خلال تحديد المؤشرات التي تعكس التحديات الوطنية بشكل أفضل[16].

تستعين عدة بلدان بمؤسسات مختلفة لرصد تنفيذ الأهداف، بما فيها الأطر المؤسسية الوطنية التي تعتمدها للتعاطي مع قضايا متنوعة، كمواءمة الأهداف مع الالتزامات الحقوقية المحلية والدولية.

يقرّ عدد كبير من البلدان أيضاً بأهمية دور مؤسسات مراجعة الحسابات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضها.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها.

- ما المساعي الجارية لتعزيز النُظُم الإحصائية الوطنية وتوفير البيانات النوعية؟ هل تُعتمد وسائل مؤسسية مبتكرة للمساعدة في جمع البيانات؟
- ما هي الجهود المبذولة لتصنيف البيانات؟ وما هي العقبات التي تعترضها؟
- ما هي التحديات التي تبرز عند جمع البيانات وإدارتها؟
- ما هو حجم النقص الملحوظ في البيانات وما الخطوات المتخذة لسدّ هذا النقص؟
- ما هي المساعي الجارية لرصد المؤشرات ومراعاة مبدأ الشفافية والمساءلة؟
- ما هي الجهود المبذولة لمتابعة تنفيذ خطة 2030 واستعراضها، بما فيها مشاركة عدة جهات معنيّة وحشد الدعم من خلال الشراكات المعقودة؟
- هل تُعرَض جهود الرصد بوضوحٍ كافٍ لتيسير الاستعراض والحوار بين سائر الأطراف المعنيين؟

16 . راجع الحاشية 8.

أمثلة من البلدان

أطلقت **الفلبين** عبر الإنترنت موقعين إلكترونيين لاستقاء معلومات عن أهداف التنمية المستدامة، وهما: موقع الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية (sdg.neda.gov.ph) وموقع مرصد أهداف التنمية المستدامة لهيئة الإحصاء الفلبينية (psa.gov.ph/sdg). يهدف الموقع الأول إلى توفير منصة إلكترونية تسمح بإشراك مختلف الجهات المعنية بتلك الأهداف، ويصلح اعتماده كأداة لتنسيق السياسات. ويستعرض الموقع في أقسامه الرئيسية البرامج الموجّهة للأهداف الـ 17 وتنسيق السياسات وتعميمها وإشراك الجهات المعنية، يتوسّع هذا الموقع في التقرير الخاص بالاستعراض الوطني الطوعي، شارحاً بالتفصيل مسار تحقيق الأهداف المحورية. أمّا الموقع الآخر فيقدّم بيانات إحصائية عن وضع أهداف التنمية المستدامة في الفلبين، كاشفاً عن قائمة مؤشرات بخصوص المستوى 1 ومعلومات أولية عن تلك المؤشرات. إلى ذلك، يجري العمل اليوم على إعداد تقرير حول وتيرة التقدّم باتجاه تحقيق كلّ هدف استناداً إلى المقاصد العددية الوطنية لتلك الأهداف.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من الفلبين، 2019.

منظومة **كازاخستان** الوطنية لرصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها.

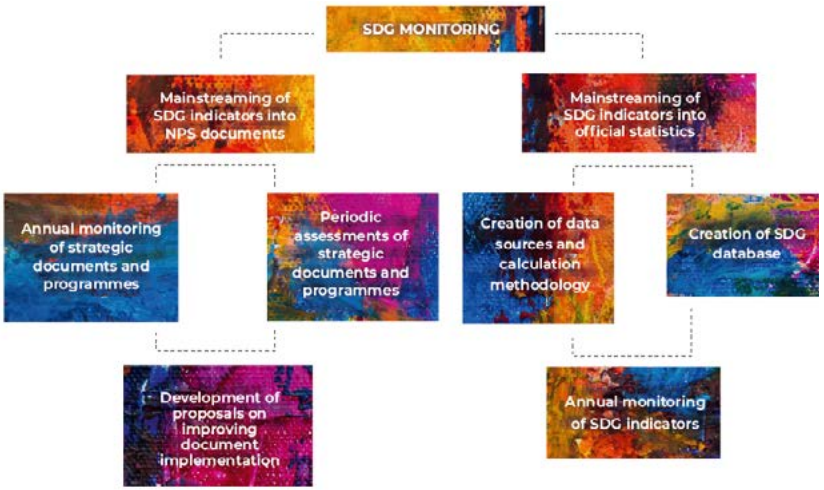

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من كازاخستان، 2019.

و. ورش العمل التحضيرية وتسليم الاستعراضات الوطنية الطوعية[17]

تضمّ الإجراءات التحضيرية للاستعراضات الوطنية الطوعية ورش عمل تستمدّ خبرتها من تجارب سابقة مرّت بها البلدان المشارِكة في تلك العملية. وتشرف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة على تنظيم تلك الورش، المصمَّمة لتسهيل التعلّم بين الأقران والتفاعل معهم، وتوفير مساحة لتبادل وجهات النظر والدروس المستخلصة والخبرات في مجال إعداد الاستعراضات. وتتوجّه تلك الورش إلى القيّمين على سير العمل والمشاركين عن كثب في الأعمال التحضيرية الوطنية. من المتوقّع أن يحظى مشاركٌ واحد عن كل بلد نامٍ بالدعم المطلوب للمشاركة تبعاً لحجم التمويل المتوافر، من دون استبعاد حضور مشاركين إضافيين عن البلدان التي تقدّم استعراضاتها، إنما على نفقتهم الخاصة.

تشمل الأعمال التحضيرية لاستعراضات 2020 الورش الآتية:

ورشة العمل الأولى على المستوى العالمي (19-20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أوسلو، النرويج): تُعقَد تلك الورشة على أساس التعلّم من الأقران وتبادل الخبرات بين البلدان التي تُجري استعراضات وطنية طوعية في العام 2020، والبلدان التي سبق لها أن فعلت بين العامين (2016-2019). ويتمّ تصميمها على نحوٍ يشمل المكونات الرئيسية للأعمال التحضيرية.

ورشة العمل الثانية على المستوى العالمي (ربيع 2020): ستسهّل تبادل الخبرات بين البلدان المشارِكة في الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2020، بما في ذلك الدروس المستخلَصة والتحديات البارزة في هذا المسار لغاية يومنا هذا. تتوسّع أيضاً في المعارف والتوجيهات المتبادلة بشأن عملية الإعداد والعرض، ميسّرةً النقاش حول أسلوب صياغة أجزاء من التقرير وتقديم الاستعراضات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

ورشة العمل الثالثة على المستوى العالمي (12 تموز/يوليو 2020، نيويورك، الولايات المتحدة الأميركية): من المقرّر أن تُعقد هذه الورشة في أول يوم أحد يسبق تقديم الاستعراضات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ويتطرق الاجتماع إلى الأعمال التحضيرية النهائية، مشرِكاً البلدان في نقاش حول الخطوات المرتقبة لمتابعة الاستعراضات.

17 . حُدّدت التواريخ في هذا القسم تماشياً مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2020.

اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة

تقدّم اللجان الإقليمية دعمها للبلدان في مضمار تنفيذ خطة العام 2030، وكذلك عند التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى والاستعراضات الوطنية الطوعية. فتمهيداً لمنتدى العام 2020، من المتوقّع أن تُعقد خمس ورش عمل إقليمية حول الاستعراضات على هامش المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة، وذلك بدعوةٍ من: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. تناقش وُرش العمل الإقليمية خصوصيات كل منطقة، فاسحةً المجال أمام تبادل المزيد من الخبرات والدروس المستخلَصة بين البلدان المشارِكة في الاستعراضات.

الاجتماعات التحضيرية الإقليمية

- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة: 24-27 شباط/فبراير 2020، بلدة فكتوريا فولز، زيمبابوي؛
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة: 7-9 نيسان/أبريل 2020، بيروت، لبنان؛
- اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة: 19-20 آذار/مارس 2020، جنيف، سويسرا؛
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة: 25-27 آذار/مارس 2020، بانكوك، تايلند؛
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة: 28-31 آذار/مارس 2020، هافانا، كوبا.

المُهل النهائية لتقديم الاستعراضات إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

يتعيّن تقديم وثيقتين إلى الأمانة العامة، ضمن المهلة النهائية المحددة لكلّ منهما.

يتعيّن على البلدان المشارِكة في الاستعراضات الوطنية الطوعية أن تسلّم رسائلها الرئيسية بإحدى اللغات الستّ الرسمية المعتمدة لدى الأمم المتحدة بحلول 1 أيار/مايو 2020. تتيح تلك الرسائل للجهات المعنية، بما في ذلك البلدان الأخرى، الاستعداد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. لا حاجة لأن توفّر الرسائل الرئيسية خلاصة موجزة عن الاستعراض، بل أن تتضمّن استنتاجات مستخلَصة عنه، باعتبارها مؤشراً لبعض النتائج الأساسية الواردة فيه. ينبغي أن تضيء على الممارسات السليمة كما على التحديات والمجالات التي تستوجب من البلد التماس الدعم أو المشورة من بلدان أو مؤسسات أخرى.

عدد الكلمات الأقصى للرسائل الرئيسية هو 700 كلمة. وتتولّى الأمانة العامة ترجمتها إلى جميع اللغات الستّ الرسمية المعتمدة لدى الأمم المتحدة قبل أن تصدرها كوثيقة رسمية. تُنشر تلك الرسائل عبر الإنترنت[18].

ينبغي تسليم التقارير النهائية للاستعراضات بصيغة إلكترونية إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 12 حزيران/يونيو 2020 (قبل شهر من انعقاد المنتدى)[19]، مع الإشارة إلى أنّ الاستعراضات النهائية تُنشَر عبر الإنترنت. من الضروري أن يُمنح كل عرض الوقت الكافي لحصوله على الموافقة الوطنية قبل تسليمه، وإخضاعه للترجمة إلى الإنكليزية، عند إبداء رغبة بهذا الخصوص. لا تقوم الأمانة العامة بترجمة الاستعراضات بل تنشرها على الموقع الإلكتروني للمنتدى بلغة/لغات الأمم المتحدة التي صيغت فيها.

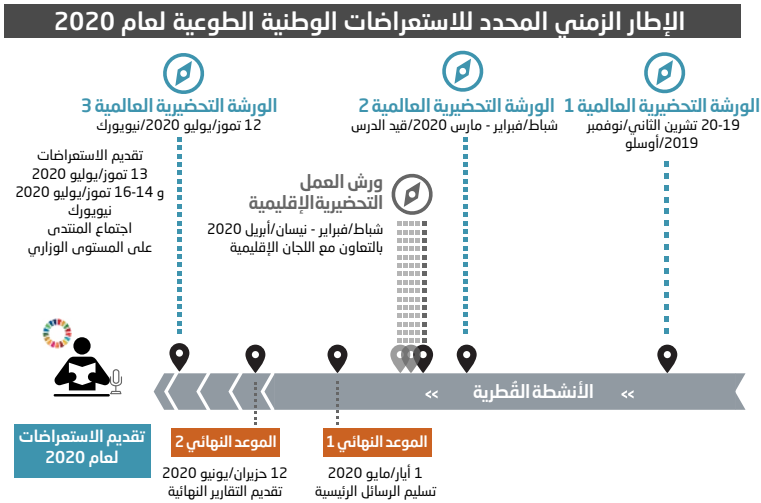

الرسم البياني 6. الإطار الزمني المحدّد للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2020 (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

ينبغي تسليم المواد السمعية والبصرية المعدّة للعرض إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة بحلول 19 حزيران/يونيو 2020،

18 . تتوافر الرسائل الرئيسية المقدّمة بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2019 عبر: https://undocs.org/en/E/HLPF/2019/5.

19 . لا تُنشر عبر موقع الأمم المتحدة إلا الاستعراضات المطابقة لمقرراتها.

على أن تكون تلك المواد مخصصة لتسليط الضوء على تنفيذ خطة 2030 أو الاستعراض الوطني الطوعي. في هذا الإطار، يطلب الفريق التقني أن يُمنَح الوقت الكافي للتحقق من تلك المواد جميعها للتأكّد من مدى دقتها وتطابقها تقنياً مع أجهزة الأمم المتحدة، والتواصل مع البلد المعني لإدخال التعديلات عليها عند بروز أيّ مشكلة. أمّا إذا تأخّر تسليمها ولم تُمنَح الأمانة العامة الوقت الكافي لمعاينتها، فسيصعب على هذه الأخيرة أن تكفل تقديم العرض بسلاسة في حال بروز أي مشاكل أو أخطاء تقنية أثناء العرض.

ز. تقديم الاستعراض الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

تشغل الإجراءات التحضيرية لتقديم الاستعراض في المنتدى حيّزاً هاماً من هذه العملية، حيث يشكّل حسن التنسيق بين نقاط الاتصال في العاصمة وفي البعثات الدائمة في نيويورك عنصراً أساسياً لإنجاح الاستعراض المقدّم في المنتدى. ومن الضروري أن يكشف العرض عن أبرز نتائج الاستعراض الوطني الطوعي، بما ينطوي عليه من ممارسات سليمة وتحديات ومجالات تستوجب التماس الدعم والمشورة.

استبيان

لجمع المعلومات ذات الصلة، ترسل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة استبياناً إلى البلدان قبل بضعة أشهر من انعقاد المنتدى. يُراد من هذا الاستبيان:

- التأكّد ممّا إذا كان البلد المشارِك للمرة الأولى يفضّل اعتماد صيغة العرض الجماعي أو الفردي لتقديم استعراضه (راجع أدناه)؛
- تكوين فكرة أولية عن تشكيلة الوفد والشخص المكلّف بتقديم العرض؛
- الحصول على معلومات عن المواد السمعية والبصرية، بما في ذلك أشرطة الفيديو، التي سيتمّ استخدامها؛
- الوقوف على أيّ مطالب خاصة أخرى، بما في ذلك التحقق من التواريخ التي يكون فيها مقدّم العرض الرئيسي (الوزير) متفرّغاً أم لا، بحيث يتسنّى إعداد الجدول الزمني المبدئي لتقديم الاستعراضات.

صيغة العرض

عند اعتماد صيغة العرض الجماعي، يقوم كلّ بلد مشارك في جلسة الاستعراضات الوطنية الطوعية (التي تضمّ بين عرضين وأربعة عروض) بتقديم عرضه. قد ترتئي البلدان إجراء حوار في ما بينها بشأن استعراضاتها. فور انتهاء جميع البلدان المشارِكة في الجلسة من تقديم عروضها، تبدأ بتلقي الأسئلة من الحضور، علماً أنّ البلدان التي تقدّم استعراضها للمرة الثانية لا تعتمد إلّا صيغة العرض الجماعي. أمّا في الحالات التي تُعتمَد فيها صيغة العرض الفردي، فيقدّم البلد عرضه على أن تليه مجموعة أسئلة يتلقاها من البلدان الحاضرة، وكذلك من أبرز المجموعات والجهات المعنية الأخرى المتواجدة في الجلسة. ثمّ يأتي دور البلد التالي المشارك في تلك الجلسة. وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك من جانب البلدان المقدّمة، يتحدّد تسلسل العروض في جلسة معيّنة بحسب رتبة المقدّم من الناحية البروتوكولية. وعند تعادل الرتبة، يتحدّد تسلسل العروض وفق الترتيب الأبجدي لإسم البلد باللغة الإنكليزية.

الجدول الزمني للاستعراض الوطني الطوعي

يتمّ إعداد الجدول الزمني المبدئي لاستعراضات البلدان المشارِكة للمرة الأولى (13-16 تموز/يوليو) على أساس مبدأ العالمية، بحيث تسعى الجلسات إلى إبراز التنوع الإقليمي وتغطية مختلف مستويات التنمية. فيُصار إلى مراعاة القيود الزمنية التي تتحكّم بالوزراء المقدّمين إذا أعلموا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بها في الوقت المناسب. قد تقترح البلدان أيضاً تشكيلة مجموعتها الخاصة، مراعيةً التنوع الإقليمي المذكور أعلاه. أخيراً، يعمد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى توزيع الجدول الزمني المبدئي على ممثلي البلدان المشارِكة في الاستعراضات بنيويورك[20].

قبل فترة من تقديم الاستعراض في المنتدى، يتعيّن على كلّ بلد الإقدام على:

- تسليم أيّ مواد سمعية بصرية متعلقة بتنفيذ الاستعراض تبعاً للمُهل النهائية المحددة من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة؛
- البتّ في التفاصيل النهائية لتشكيلة الوفد؛
- التنسيق مع بعثته الدائمة في نيويورك؛

20. راجع الحاشية 4 أعلاه.

- البتّ في أسماء (الشخص) الأشخاص المفترض جلوسهم على المنصة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد المقاعد المتوافرة؛
- الأخذ بالاعتبار إمكانية منح الجهات المعنية الوطنية وقتاً للكلام، في إطار تقديم العروض.

تقديم العرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى تبعاً لمنهجيات العمل الراهنة، يُخصَّص لكلّ بلد وقت محدد لتقديم عرضه في المنتدى.

جرت العادة في السابق بأن يُمنَح كلّ بلد فترة 15 دقيقة لتقديم عرضه، يليها فترة مماثلة للإجابة عن الأسئلة المطروحة من البلدان والجهات المعنية الأخرى، مع مراعاة الوقت اللازم لإجراء تبديلات على المنصة. ويُتاح له ضمن هذه الفترة استعمال المواد السمعية والبصرية التي يشاء، بما فيها مقاطع الفيديو.

أمّا بالنسبة إلى البلدان التي تقدّم استعراضاتها للمرة الثانية، فيحظى كلٌّ منها بمدة 20 دقيقة ضمن صيغة العرض الجماعي، تتوزّع بين 10 دقائق لتقديم العرض و10 دقائق للأسئلة والأجوبة.

يسلّط العرض المقدّم في المنتدى الضوء على الرسائل الرئيسية المستمدة من الاستعراض، ويتطرق إلى مسائل دقيقة في مجال تنفيذ خطة العام 2030. يُستحسن أن يقوم وزيرٌ أو شخص رفيع المستوى بإدارة جلسات تقديم العروض في المنتدى. وقد ضم فريق المقدّمين في السنوات السابقة رؤساء حكومات ونواب رؤساء حكومات ووزراء من عدة اختصاصات.

للاستفادة فعلياً من الوقت الضيق المخصّص لتقديم لعرض، قد تودّ البلدان أن تدرس الخيارات الواردة أدناه:

- تسليم تقرير الاستعراض قبل انعقاد المنتدى بفترة طويلة لإغناء أيّ نقاش تفاعلي موضوعي يدور في المنتدى؛
- استخدام الرسوم المعلوماتية «الإنفوغرافيك" والبيانات المدعّمة بمواد بصرية ومقاطع الفيديو الهادفة لإيصال الرسائل المعقدة المتعلقة بتنفيذ خطة العام 2030 والاستعراضات الوطنية الطوعية، كالإجراءات التحضيرية وأوجه الترابط والأولويات، والمستجدات، والتقدّم، والتحديات) ضمن فترة وجيزة للغاية؛
- توفير مساحة للجهات المعنية، كهيئات المجتمع المدني ومنظمات الشباب ومؤسسات القطاع الخاص وسواها، لتِبيان مساهمتها في التقدّم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتبادل آرائها بهذا الشأن؛

- العمل مسبقاً وبشكل غير رسمي مع بلدان سبق لها أن قدّمت عروضاً لمقارنة آليات الاستعراض ونتائجه، كاللجوء مثلاً إلى التوأمة الطوعية للتعلّم من الأقران، وذلك تسهيلاً لتبادل الدروس المستخلَصة والممارسات السليمة في مرحلة تقديم الاستعراضات وما بعدها. وقد شهد العام 2019 انطلاقة «مجموعة البلدان الصديقة للاستعراضات الوطنية الطوعية» والتي هي على استعداد لمساندة أيّ بلد مشارِك، عند تحضّره للنقاش التفاعلي الذي يلي تقديم الاستعراض في المنتدى، إذا أبدى رغبةً بالحصول على دعمها. يرأس هذه المجموعة اليوم السيد خوان ساندوفال منديوليا، وهو نائب الممثل الدائم للمكسيك في الأمم المتحدة بنيويورك؛
- الاستفادة على أفضل وجه من الوقت المخصص للبلد خلال المنتدى لإفساح المجال أمام قيام نقاش تفاعلي وتبادل الأسئلة والأجوبة، بما فيها تلك الخطية، بما يعزّز القدرة على التعلّم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات؛
- التفكير فعلياً في استغلال المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة التي تعقدها اللجان الخمس، كخطوة تمهيدية لتبادل المعلومات عن أشكال التقدّم والتحديات وأفضل الممارسات المرتبطة بإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية والتأمّل في سُبُل متابعتها؛
- يساهم اعتبار الجمهور الحاضر في الجلسة في تحديد أي التجارب الوطنية المكتسَبة من جهود تنفيذ خطة 2030 قادرة على أن تحاكي البلدان الأخرى؟ ما الرسائل التي يودّ البلد إيصالها بشكل لافت للشركاء المحتملين؟

نصيحتان مفيدتان

- ✓ تتوافر مقاطع الفيديو العائدة إلى الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدّمة سابقاً في أرشيف قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت: http://webtv.un.org/؛
- ✓ تُنشَر عروض الباوربوينت العائدة إلى الاستعراضات الوطنية الطوعية السابقة عبر الصفحة الخاصة بكل بلد مشارِك ضمن قاعدة بيانات الاستعراضات: https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/.

قد تودّ البلدان أيضاً أن تدرس أفضل السُبُل لاستغلال الوقت المتاح لها بين الاجتماعات الرسمية المعقودة في إطار المنتدى، من أجل مواصلة الحديث عن الدروس المستمدّة

من عملية الاستعراض واستطلاع الملاحظات الواردة حول استعراضاتها، من خلال المشاركة الفعلية في أنشطة معيّنة ومختبرات الاستعراضات الوطنية الطوعية، وتنظيم أنشطة على هامش المنتدى بالتشارك مع بلدان أخرى. أخيراً، تُشجع البلدان المشارِكة في تقديم العروض على مراعاة التوازن بين الجنسين ضمن فريق العرض.

ح. بعد تقديم الاستعراض

للاستفادة إلى أقصى حدّ من الموارد المستثمرة في الاستعراضات الوطنية الطوعية، قد ترتئي البلدان اتخاذ بعض الخطوات الملموسة لحُسن المتابعة، آخذةً بعين الاعتبار ما يلي:

- نشر الاستعراضات على نطاق واسع، كأن يلجأ البلد إلى عقد مؤتمر صحفي لإطلاع الجميع على نتائج الاستعراض الذي قدّمه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛
- إطلاع الفريق القيّم على مشروع الاستعراض على محصّلات العرض المقدّم في المنتدى، مع إمكانية استخلاص الدروس والممارسات السليمة المستمدّة من بلدان أخرى قدّمت استعراضاتها أثناء الجلسة؛
- الدفع نحو اتخاذ خطوات ملموسة بشأن الأولويات الوارد ذكرها في الاستعراضات، كالدعوة مثلاً إلى انعقاد مجلس الوزراء أو أي هيئة أخرى في موقع صنع القرار لدرس السُبُل المؤاتية لمتابعة الاستعراضات؛
- وضع خطة عمل/خارطة طريق تحدّد الجهة والمجالات والمكان والزمان لمتابعة الأولويات؛
- درس إمكانية عقد اجتماع مع مكتب المنسّق المقيم وفريق الأمم المتحدة القُطري والجهات المانحة الثنائية، عند الاقتضاء، بشأن متابعة الأولويات المحددة في الاستعراضات ودعمها؛
- اتخاذ مبادرات لنشر الاستعراضات بطريقة مبسّطة كي يسهل على عموم الناس فهمها؛
- درس إمكانية رفع تقرير سنوي إلى البرلمان بشأن تنفيذ خطة 2030؛
- البحث في تبادل الاستعراضات والدروس المستخلَصة منها على المستوى الإقليمي؛
- مأسسة عملية جمع المواد المخصصة للاستعراضات؛
- الاستفادة من الدروس المستخلَصة من الاستعراض لتحسين الترتيبات المؤسسية وتعزيزها؛
- البحث في اتخاذ قرارٍ بشأن إعداد استعراض المتابعة وتقديمه.

الملحق 1: قائمة مرجعيّة بالأعمال التحضيرية للاستعراض الوطني الطوعي

البند	الأعمال التحضيريّة
1. أعمال التحضير والتنظيم الأولية	☐ رفع كتاب إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإبلاغه بقرار إجراء استعراض وطني طوعي؛ ☐ توزيع المسؤوليات المتعلقة بتنسيق الاستعراض، والتحضير له؛ ☐ تقدير الموارد اللازمة، وتحديدها؛ ☐ النظر في نطاق الاستعراض. فالبلدان مدعوّة لتقديم شرح موجز عن وضع جميع أهداف التنمية المستدامة الـ17 والتقدّم المُحرَز نحو تحقيقها؛ ☐ وضع خطة عمل/خارطة طريق تحدّد المنجزات بالتوافق مع المهل النهائية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى (كتسليم الرسائل الرئيسية وتقرير الاستعراض والمواد السمعية والبصرية)؛ ☐ مسح الجهات الفاعلة الوطنية (كالبرلمان، والوزارات المختصة، ☐ وهيئة الإحصاء الوطني، والمسؤولين الحكوميين المحليين، والجهات المعنية)؛ ☐ إعداد مسودة الاستعراض وتحديد الرسائل الأساسية. والتفكير في الرواية المُراد تعميمها من وراء الاستعراض: ما هي رواية بلدك مع التنمية المستدامة؟ ☐ توزيع مهام جمع المعلومات والبيانات، بما في ذلك الاستناد إلى الوثائق الوطنية المتداولة والتقارير المتعلقة بالاستعراضات السابقة؛ ☐ تكليف أحد بمهمة إعداد الرسوم المعلوماتية "الإنفوغرافيك" والبيانات المصوّرة وما إليها، تمهيداً لتقديم الاستعراض.
2. إشراك الجهات المعنية	☐ الاتصال بالإدارات الحكومية (الوزارات المختصة) والوكالات ذات الصلة، مع تحديد التفاصيل الأساسية، كتلك المتعلقة مثلاً بالاستعراض، والمعلومات والبيانات المطلوبة، وتعيين مسؤول اتصال؛ ☐ وضع خطة لإشراك الجهات المعنية تحدّد أبرز تلك الجهات وسُبُل إشراكها (مع إمكانية الاستعانة بالوسائل الإلكترونية وغير الإلكترونية)؛ ☐ تحديد عناصر نشر التوعية والتواصل مع الجمهور لنشر السُبُل المتاحة لإشراك الجهات المعنية، باستخدام خدمات الاتصال الحكومية ومواقع التواصل الاجتماعي وما إليها؛ ☐ التأكّد من بذل جهود هادفة تطال الفئات المهمّشة وتلك التي يُخشى أن تتخلّف عن مسيرة التنمية.

3. إعداد الاستعراض الوطني الطوعي	☐ مراجعة المواد الواردة وضمّها إلى الاستعراض، بما تشمل من بيانات وما عداها من تقارير واستعراضات سابقة؛ ☐ متابعة العمل مع الزملاء في الحكومات/ومقدّمي المعلومات لتأمين المواد الناقصة أو الحصول على تحليل إضافي؛ ☐ البتّ في أسماء المشاركين في وُرش العمل التحضيرية على المستويين العالمي والإقليمي؛ ☐ إعداد مسودة أولية، بما في ذلك تحديد الثغرات المتبقية، بالتعاون مع الجهات المعنية؛ ☐ إعداد مسودة الرسائل الرئيسية (على ألاّ تتجاوز 700 كلمة) للموافقة عليها وإيداعها لدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 1 أيار/مايو 2020؛ ☐ إجراء مراجعة داخلية للاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك مراقبة جودته، مع إتاحة الوقت لحلّ المسائل التي قد تكون خلافية؛ ☐ تحديد وقت لإبداء التعليقات، وتعميم المسودة على المسؤولين الحكوميين المعنيين؛ ☐ السماح للجهات المعنية بالتعليق على المسودة، والأخذ بالتعليقات الواردة من سائر الأطراف الفاعلة والجهات المعنية على المستوى الوطني إلى أقصى حدّ ممكن؛ ☐ تصحيح الاستعراض، وإخضاعه للترجمة إلى اللغة الإنكليزية، والتصميم والتنسيق الطباعي، إذا كان ذلك مطلوباً/مستحباً؛ ☐ إيداع الاستعراض (لدى الوزير، رئيس الوزراء، الحكومة مثلاً) لإقراره والموافقة عليه؛ ☐ إرسال الاستعراض بنسخته الإلكترونية إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 12 حزيران/يونيو 2020.
4. تقديم الاستعراض في المنتدى	☐ ملء استبيانٍ من أجل تحديد الصيغة المفضّلة لتقديم العرض (جماعياً/فردياً) ومقدّم العرض وتشكيلة الوفد، قبل إعادته إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (يُحدّد الموعد النهائي لاحقاً) لتوفير معلومات عن العرض المزمع تقديمه في المنتدى؛ ☐ إنتاج مواد مرئية لتقديمها في العرض، وتسليمها إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 19 حزيران/يونيو 2020؛ ☐ اختيار الرسائل الرئيسية لتقديم الاستعراض، مع مراعاة الوقت الضيق المحدّد لها في تلك السنة؛ ☐ اتخاذ الترتيبات اللوجستية بالتنسيق مع البعثة الدائمة في نيويورك.

الملحق 2. مقترح الأمين العام بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية

المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنيّ بالتنمية المستدامة

أولاً. المقدّمة

إنّ الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدّمة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تشكّل حجر الزاوية لجهود متابعة الخطة وأطر مراجعتها التي تُتوّج بتقديم تقرير وطني وعَرض حول ما آلت إليه من نتائج في المنتدى المذكور. تستمدّ تلك الاستعراضات أهميتها القصوى من أنها تتّبع آليات مراجعة شاملة وتشاركية وشفافة ومعمّقة على المستويين الوطني ودون الوطني، متى ارتكزت إلى أدلة ثابتة، وتخلُص إلى دروس وحلول ملموسة، فيما لو تبعتها خطوات عملية وتعاونية تدفع باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تسعى هذه المبادئ التوجيهية المشتركة إلى تدعيم جهود الدول الأعضاء عند إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وكان الأمين العام قد أعدّها بصيغتها الأولية في كانون الأول/ديسمبر عام 2015.[21] ثمّ خضعت تلك المبادئ لأولى عمليات التحديث في كانون الأول/ديسمبر 2017 كي تعكس الدروس المستخلَصة خلال العامين المتعاقبين، فيما جرى آخر تحديث لها في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لتأخذ في الحسبان التجارب المستمدة من الدورة الأولى للمنتدى[22]. تضع المبادئ التوجيهية إطاراً عاماً لبعض القواسم المشتركة بين التقارير، مانحةً البلدان شيئاً من المرونة كي تعدّلها وفق ما تقتضيه ظروفها الخاصة[23].

---

21 . راجع ملحق تقرير الأمين العام حول المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي بشكل متسق وناجع وشامل، A/70/684.

22 . راجع الفقرة 8 من القرار 70/299 الصادر بتاريخ 29 تموز/يوليو 2016.

23 . تجدر الإشارة إلى أنّ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أصدرت في العام 2017 مبادئ توجيهية لإعداد التقارير الوطنية حول أهداف التنمية المستدامة بهدف مساعدة الفِرق القُطرية للأمم المتحدة في توفير الدعم المتّسق عند إعدادها. وإذا كانت مبادئ تلك المجموعة قد جاءت استكمالاً لمبادئ الأمين العام المعمول بها حالياً، فيقتضي التوضيح بأنّ الاستعراضات تختلف عن التقرير المرحلي لأهداف التنمية المستدامة، خصوصاً لجهة المشاورات الموسّعة التي تستدعيها على المستوى الوطني. راجع https://undg.org/wp-content/uploads/2017/03/Guidelines-to-Support-Country-Reporting-on-SDGs-1.pdf.

ثانياً. المبادئ التوجيهية

حدّدت الدول الأعضاء في الفقرة 47 من خطة العام 2030 جملة مبادئ لتوجيه عملية المتابعة والاستعراض على جميع المستويات. لذلك، من الأهمية بمكانٍ مراعاة تلك المبادئ عند إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية:

(أ) ستكون طوعية، تمسك بزمامها البلدان وتأخذ في الحسبان اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، وستحترم الهامش السياساتي والأولويات. ولمّا كانت الملكية الوطنية هي العامل الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة، فإن حصيلة العمليات المنفذة على الصعيد الوطني ستشكّل الركيزة التي تستند إليها عمليات الاستعراض على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ما دام الاستعراض العالمي سيرتكز على مصادر البيانات الرسمية الوطنية في المقام الأول؛

(ب) سترصد التقدّم المُحرز في تنفيذ الأهداف والغايات العالمية، بما يشمل وسائل التنفيذ، في البلدان كافةً وعلى نحوٍ يحترم طابعها العالمي المتكامل المترابط ويراعي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

(ج) سيكون تَوجّهها أطول أجلاً، وستحدِّد الإنجازات والتحديات والثغرات وعوامل النجاح الحاسمة، وستساعد البلدان في اتخاذ خيارات سياساتية مستنيرة. وستساعد في تعبئة وسائل التنفيذ والشراكات اللازمة، وستقدّم الدعم لتحديد الحلول وأفضل الممارسات، وستعزّز عنصرَيْ التنسيق والفعالية على صعيد المنظومة الإنمائية الدولية؛

(د) ستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفّافة أمام جميع الناس، وستدعم قيام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإبلاغ؛

(هـ) سيكون محورها الناس، وستراعي الاعتبارات الجنسانية، وستحترم حقوق الإنسان، وستركّز بوجه خاص على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً والأكثر عرضة للإهمال؛

(و) ستستند إلى الأطر والعمليات القائمة، حيثما وُجدت، وستتفادى الازدواجية وتراعي الظروف والقدرات والاحتياجات والأولويات الوطنية. وستتطور مع مرور الوقت، آخذة في الحسبان القضايا الناشئة والمنهجيات الجديدة، وستخفّف إلى أدنى حد من عبء الإبلاغ الملقى على عاتق الإدارات الوطنية؛

(ز) ستتوخى الدقة وتستند إلى الأدلة وتسترشد بتقييمات وبيانات وطنية رفيعة الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية؛

(ح) ستقتضي تعزيز الدعم الموجّه لبناء قدرات البلدان النامية، بما يشمل تحسين نُظُم البيانات وبرامج التقييم الوطنية، لا سيما في البلدان الأفريقية والبلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل؛

(ط) ستستفيد من تعزيز الدعم المقدّم من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.

ثالثاً. التقرير المعدّ لأغراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى شكلاً ومضموناً

إن الدول مدعوّة لأن تُعدّ تقاريرها وفق الصيغة المستعرَضة أدناه، ما يسمح بإعطاء فكرة عامة عن حصيلة المتابعة لخطة العام 2030 ويعزّز اتّساق التقارير الواردة من مختلف البلدان وإمكانية المقارنة في ما بينها. هذا فضلاً عن أنّ ذلك يفيد عملية المراجعة ويلخّص الانطباعات المتكوّنة عن آلية التنفيذ على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. يُطلَب من الدول أيضاً أن تفي كلّ بند من البنود المقترَحة حقّه.

1. **البيان الافتتاحي.** يُبرِز البيان الذي يستهلّ به رئيس الدولة أو الحكومة أو الوزير أو أي مسؤول حكومي رفيع المستوى التقرير، التقدّم المُحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت الراهن، وكيفية استجابة الحكومة لطبيعة التحولات الطارئة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 إن من خلال خططها التنموية الوطنية أو استراتيجياتها أو سياساتها أو أيّ وثائق أخرى ذات صلة، بما فيها السياسات القطاعية وإجراءات العمل والخطط المالية المحددة. قد يتطرق البيان إلى المحصلات/النتائج التي تحققت منذ إقرار خطة العام 2030، راسماً الخطوات التي يعتزم البلد اتخاذها لتسريع تنفيذ الخطة المذكورة كجزءٍ من إعلان عقد العمل والإنجاز الذي تمّ إطلاقه في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2019.[24]

24 . الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة، وقد أُقِرّ في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (https://undocs.org/ar/A/RES/74/4).

2. **النقاط البارزة.** وهي خلاصة من صفحة إلى صفحتين تسلّط الضوء على الآتي:
   - العناصر الأساسية لعملية الاستعراض على المستوى الوطني؛
   - وضعية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى بيانات إحصائية، من خلال استخدام مؤشرات الأهداف قدر الإمكان واستعراض عوامل النجاح والفشل في تحقيق التقدّم المنشود؛
   - طريقة تجاوب الحكومات مع طبيعة الأهداف المتكاملة وغير القابلة للتجزئة والمترابطة، ومدى إسهام هذا التجاوب في تسهيل المبادلة وتسريع التنفيذ؛
   - كيفية تجاوب الحكومات مع مبدأ عدم إهمال أحد؛
   - مَثَلين أو ثلاثة أمثلة عن الممارسات السليمة والدروس المستخلَصة التي قد يصلح تطبيقها في بلدان أخرى. من المستحسن أن تتمحور الأمثلة حول التدابير القادرة على إحداث تحوّلات، نظراً إلى أوجه الترابط والتفاعل بين أهداف التنمية المستدامة؛
   - مَثَلين أو ثلاثة أمثلة عن التحديات الماثلة أمام أيّ بلد يهمّه أن يطّلع على تجارب الأطراف الأخرى في مواجهتها، أكانت بلداناً أو أصحاب مصلحة، بمن فيها منظومة الأمم المتحدة؛
   - المجالات التي يحتاج فيها البلد إلى الدعم على صُعُد الإدارة المالية، وبناء القدرات، والمشورة في مجال السياسات، وجمع البيانات وتحليلها، والتكنولوجيا وعقد الشراكات، وسواها؛ على أمل أن يفضي تحديد تلك المجالات إلى حشد الدعم من خلال التعاون الدولي وتواصل التعاون/التوأمة مع بلدٍ أو أكثر.

3. **المقدمة.** تشرحُ السياقَ العام للاستعراض وأهدافه، وتتناول بإيجاز أبرز سِمات ظروف البلد في ما يتعلّق بخطة العام 2030، ودورة الاستعراض الوطني، ومدى استخدام التقارير الوطنية المتداولة للآليات الإقليمية والدولية وكيفية استخدامها. تبيّن المقدمة أيضاً مدى انعكاس خطة العام 2030 في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وفي أطر التمويل والموازنة، ونجاح هندسة السياسات في دعم تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) محددةً السياسات والآليات التي سمحت بهذا التكامل. فضلاً عن ذلك، قد تشير المقدّمة إلى أوجه الترابط مع الاتفاقات الدولية الأخرى مثل خطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ وإطار سينداي للحدّ من مخاطر الكوارث، ومسار ساموا، وبرنامجَيْ عمل فيينا أو اسطنبول، وغيرها. واصفةً كيف أنّ التفاعل بين تلك الاتفاقات ضمن الخطط الوطنية يؤدّي إلى تحقيق عدة أهداف بشكل فعّال.

4. **منهجية العمل وعملية التحضير للاستعراض.** يتناول هذا القسم منهجية العمل المعتمدة لإنجاز الاستعراض محدِّداً نطاقها وعمقها وقيودها، وكيفية الاستفادة من مبادئ المتابعة والاستعراض المستمدّة من خطة العام 2030، بما في ذلك الفقرة 74. يتضمّن أيضاً معلومات عن الأعمال التحضيرية للاستعراض الوطني، مبيّناً مثلاً كيفية مساهمة مختلف المستويات والقطاعات الحكومية في هذا الاستعراض، ومدى وكيفية انتهاج مقاربة حكومية شاملة للعمل في سائر القطاعات والمؤسسات باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة25؛ وذاكراً مدى مشاركة الهيئات البرلمانية، ومساهمة مؤسسات التقييم/الإشراف الوطنية أو تلك المعنية بحقوق الإنسان؛ والآليات المتّبعة لإشراك الجهات المعنية من المجتمع المدني بشكل جدي وفعّال، ومدى إشراك ممثلين عن الفئات الضعيفة والأوساط الأكاديمية وقطاعَيْ الشباب والأعمال، والفِرق القُطرية للأمم المتحدة في هذه العملية، عند الإمكان. يتناول هذا القسم أيضاً مسار النقاش الذي دار على المستويين الوطني والمحلي حول التقرير الوطني المقرّر عرضه في المنتدى السياسي، والجهات التي شاركت فيه. أمّا البلدان التي تقدّم استعراضاتها للمرة الثانية أو لمرات متلاحقة فبإمكانها أن تؤكّد استناد التقرير الراهن على التقرير (التقارير) السابق، موضحةً أبرز التعديلات اللاحقة به منذ آخر استعراض لها.

5. **السياسات والبيئة التمكينية**

أ. توليد الشعور بامتلاك أهداف التنمية المستدامة والاستعراضات الوطنية الطوعية. يتحدّث الاستعراض عن السُبُل التي اعتُمِدت لإشراك بعض الجهات المعنية، كالحكومات الوطنية والمحلية؛ والهيئات التشريعية؛ ومؤسسات الإشراف/التدقيق الوطنية أو تلك المعنية بحقوق الإنسان أو سواها؛ والجمهور العريض والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في تنفيذ واستعراض خطة العام 2030، بأهدافها ومقاصدها. ويتطرق الاستعراض إلى سُبُل مشاركة ومساهمة مختلف الفئات، لا سيما النساء والشباب، فضلاً عن الأطفال وذوي الإعاقة والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسنين والسكان الأصليين واللاجئين والمشردين داخلياً والمهاجرين وسواها من الفئات الضعيفة في تنفيذ الخطة، وإلى تيسير إشراك المواطنين بشكل مباشر.

25 . تحت هذا العنوان، قد تودّ البلدان أن تبلّغ عن الترتيبات الوطنية المتخذة من أجل تنفيذ خطة العام 2030، وعن حجم التعاون مع الهيئات الحكومية التي أُنشئت بغرض تنسيق آليات التبليغ إلى الأجهزة الدولية والإقليمية الأخرى.

ب. إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنية. يبيّن الاستعراض كيف ساهم إدراج تلك الأهداف ضمن تشريعات البلد وسياساته وخططه وموازناته وبرامجه، بما فيها استراتيجية التنمية المستدامة، عند توافرها، في تنفيذ الأهداف والمقاصد بنجاح، متحققاً من مدى اتساق السياسات وترابطها[26]. ولهذه الغاية، يُطلَب من البلدان أن تحدّد بدقة التحديات والصعوبات الرئيسية التي تواجهها عند تنفيذ تلك الأهداف عموماً، والسُبُل الكفيلة بالتغلّب عليها بحسب رأيها. قد يُطلب منها تحديداً أن تكشف عن سُبُل التنسيق بين صنّاع السياسات من خلال الآليات الوطنية للتخطيط ووضع الموازنات والإجراءات المالية والاستثمارية، من أجل التصدي بشكل أعمق وأسرع وأكثر طموحاً مثلاً للتحديات الماثلة أمام اقتصاداتها. إن البلدان مدعوّةً، حتى في ظلّ البيانات الناقصة، أن تُجري قدر الإمكان تحليلاً لأسباب التحديات الناشئة عن تنفيذ تلك الأهداف والسُبُل الممكنة للمضي قدماً بتنفيذها، بما في ذلك كيفية إشراك مختلف الجهات الفاعلة للمساعدة في سدّ هذه الفجوة. بإمكان البلدان أن تستعرض المساعي التي بذلتها المدن والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية تنفيذاً لخطة 2030 وكيف دعمت بدورها تلك المساعي، وأن تشير أيضاً إلى أبرز الجهود التي قامت بها بعض السلطات المحلية والجهات غير التابعة للدولة لتنفيذ الأهداف، بالإضافة إلى دور الأوساط العلمية والأكاديمية في تقديم المشورة للحكومات والفوائد المتوخاة من الشراكات المعقودة بين أصحاب المصلحة المتعددين. جديرٌ بها أيضاً أن تراعي المنظور الجنساني في كلّ مفاصل التقرير.

ج. تحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. قد يشرح الاستعراض كيفية تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، فضلاً عن آلية تصميم سياسات التنمية المستدامة وتطبيقها على نحوٍ يعكس هذا التكامل، بما في ذلك تحليل أوجه الترابط القائمة فعلياً بين الأهداف والمقاصد. قد يتضمّن أيضاً تحليلاً للتقدّم الحاصل والمبادرات المتعلقة بالموضوع المقرر أن يناقشه المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تلك السنة.

د. عدم إهمال أحد. يقيّم الاستعراض أيضاً مدى النجاح في تعميم هذا المبدأ ضمن سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكيفية ترجمته إلى أفعال ملموسة لمعالجة مشكلة انعدام المساواة والتمييز، وإلى جهودٍ فعلية

26 . في هذا السياق، قد يشرح الاستعراض كيفية إدراج التحاليل والتوجيهات والتوصيات التي أفضت إليها الآليات الإقليمية والدولية ضمن الأطر والسياسات الوطنية، دعماً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تضمن المشاركة الشاملة والفعلية في مسيرة تنفيذها. وفي هذا الصدد، قد يشرح الاستعراض بالتفصيل آلية تحديد الفئات الأكثر عرضة للإهمال والأشد ضعفاً، بما في ذلك من خلال تحسين مستوى جمع البيانات وتصنيفها، وكذلك السياسات والبرامج التي وُضِعَت قيد التطبيق لتلبية احتياجات تلك الفئات ودعم المساعي الآيلة لتمكينها. لذلك، يُطلب من البلدان ألاّ تحدّ نفسها بالسياسات الاجتماعية بل أن تتوجّه نحو سياسات الاقتصاد الكلي والتكنولوجيا التي تؤثّر على أوضاع الفئات المهملة بشكل أكبر، موفّرةً الدعم اللازم لإدماج الجميع اجتماعياً واقتصادياً بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو سواه، مع الاهتمام بنوع خاص بسُبُل تمكين النساء والفتيات في إطار الجهود المحلية.

هـ. الآليات المؤسسية. يقدّم الاستعراض معلومات عن التعديلات التي يحدثها أيّ بلد في إطاره المؤسسي على ضوء خطة العام 2030، مبيّناً كيف يُصار إلى حشد اهتمام مختلف الوزارات والوكالات والمستويات الحكومية والجهات المعنية غير الحكومية، بمن فيهم ممثلو الفئات الضعيفة، بخطة 2030، ومراعاة آراء تلك الأطراف بشأنها. قد تلجأ البلدان أيضاً إلى تضمين الاستعراض معلومات عن الآلية (الآليات) المؤسسية المسؤولة عن التنسيق والدمج اللازمين لتنفيذ الخطة، وتفاعلها مع الأجهزة الوطنية المعنية كهيئات التخطيط الوطنية أو أجهزة الرقابة أو الآليات الوطنية المتّبعة للإبلاغ والمتابعة. يمكن أن يشرح هذا القسم كيف تضمن البلدان فعالية وشمولية الآليات المؤسسية التي تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكيفية إخضاعها للمساءلة، مع إمكانية الحديث عن سُبُل استنهاض المؤسسات حول تلك الأهداف بنجاح وتحسين آليات عملها بما يجعلها أكثر استجابةً وشفافية وعرضة للمساءلة، وعن سُبُل توثيق التعاون وإحداث التغيير لضمان ترابط السياسات وتكاملها في سائر القطاعات. قد يتضمّن الاستعراض معلومات عن كيفية توزيع المسؤوليات بين مختلف المستويات الحكومية (الوطنية ودون الوطنية والمحلية) توخياً لاتّساق تنفيذ خطة 2030 ومراجعتها. فيتحدّث هذا القسم عن الخطوات المتخذة لضمان جمع وتبادل وتحليل واستخدام البيانات والمعلومات والتحاليل ذات الصلة بشكل منهجي في مختلف القطاعات، وعن إسهام تلك الخطوات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. من المفيد أن يتطرّق الاستعراض إلى الآليات التي تسمح للبلدان بمراجعة التقدّم المُحرَز نحو تنفيذ الأهداف، بما فيها آليات رصد السياسات والتدابير وتقييمها، وأن يُبيّن أيضاً مدى وسُبُل إحاطة العملية الجارية بجهود التحضير

والمتابعة، كأن يتحدث عن إعداد التقارير الوطنية حول الأهداف بدعمٍ من الفريق القُطري للأمم المتحدة، عند تواجده.

و. **المسائل البنيوية.** كلّ بلد مدعوٌّ لأن يرفع تقريره بشأن المشاكل الجوهرية ذات الصلة أو العوائق التي يصطدم بها عند تنفيذ خطة العام 2030، بما في ذلك العواقب الخارجية التي قد تترتّب على اقتصاده ومجتمعاته جرّاء السياسات المحلية التي تنتهجها بلدان أخرى وتأثير سياساته الخاصة على البلدان الأخرى. يمكن أن يسلّط الضوء على السياسات التحوّلية أو الأدوات أو التغييرات المؤسسية التي تَسَلّح بها من أجل مواجهة تلك المشاكل أو العوائق وتجنّب المفاضلة بين الأهداف.

6. التقدّم المُحرَز باتجاه الأهداف والمقاصد

تُشجَّع البلدان على تقديم معلومات موجزة عن التقدّم المحرز باتجاه تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة ووضعها الراهن. لذلك، من الأفضل أن تتحدّث عن الصعوبات الأساسية التي واجهتها عند تحقيق تلك الأهداف وسُبُل مواجهتها، بالاستناد إلى البيانات الواردة في ملحق الإحصاءات. فيستطلع الاستعراض مدى تحديد منطلقات تلك الأهداف، وفي حال عدم تحديدها، يشرح العوائق المتبقية التي تحول دون ذلك. كذلك ي تُشجع البلدان على مراجعة الأهداف الـ 17 كلها، مع إمكانية التوسّع في البعض منها بهدف إبراز السياسات المبتكرة الرامية إلى تحقيقها مثلاً، أو تقديم بعض الأمثلة التي قد تكون مفيدةً تحديداً لتعليم الأقران في سياق دولي أو إقليمي.

عند البحث في الأهداف، قد يركّز الاستعراض على الاتجاهات السائدة والنجاحات والتحديات والمشاكل الناشئة والدروس المستخلَصة، شارحاً التدابير المتخذة لسدّ الثغرات القائمة ومواجهة التحديات. وقد يساعد في تحديد الثغرات، والحلول، والممارسات السليمة، وأوجه التفاعل والمبادلة، والآثار الجانبية، والمجالات التي تتطلّب المشورة والدعم من البلدان أو المؤسسات الأخرى. يمكن أن يتوقف الاستعراض عند المؤشرات العالمية المتفق عليها بخصوص أهداف التنمية المستدامة والمقاصد المرتبطة بها، علماً أنّ بعض البلدان قد ترتئي أيضاً استكمالها بمؤشرات وطنية وإقليمية. من الضروري أن ترتكز الاستنتاجات التي يخرج بها هذا القسم على الأدلة التجريبية المذكورة، كي يُقاس التقدّم المحرز بمعطيات ملموسة. أمّا البلدان التي تقدّم استعراضاتها للمرة الثانية أو لمرات متعاقبة فقد تتحدث عن التقدّم المحرز والجهود التي قامت بها تحديداً لاحتواء نتائج الاستعراض

السابق. بإمكان البلدان إجمالاً أن تذكر الخطوات التي تعتزم اتخاذها في القريب العاجل وعلى مدى السنوات المقبلة للتقدّم بسرعة نحو تنفيذ خطة 2030، نتيجة عقد العمل والإنجاز الذي تمّ إطلاقه في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2019.

7. **آليات التنفيذ.** انطلاقاً من التحديات والاتجاهات المبيّنة أعلاه، قد يناقش الاستعراض سُبُل تعزيز آليات التنفيذ (التمويل، التكنولوجيا، بناء القدرات، وغيرها)، والصعوبات التي تواجهها هذه العملية، والموارد المطلوبة لتنفيذ خطة العام 2030، من خلال النظر في مجموعة كاملة من مصادر التمويل (العام/الخاص، المحلي/الدولي) وآليات التنفيذ التي لا طابعَ تمويلياً لها، كتطوير القدرات والحاجة إلى البيانات والتكنولوجيا والشراكات. قد تتوسّع البلدان في استراتيجياتها التمويلية/إطار التمويل الوطني المتكامل عند الاقتضاء، والسياسات والإصلاحات المناسبة التي تعتمدها لتمويل استراتيجياتها. فتشير استعراضاتها إلى سُبُل مواءمة النُظُم المالية والبيانات الإحصائية والموارد الموزّعة مع الجهود الداعمة لتحقيق خطة 2030 وتعهّدها بعدم إهمال أحد. فتتناول مساهمة القطاع الخاص عند الحديث عن حشد الموارد المحلية، وتجارب البلدان مع الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي، عند تطبيقها. يُطلب من البلدان أيضاً أن تتطرّق إلى موضوع التكنولوجيا وتحدّد احتياجاتها الفعلية على صعيد التكنولوجيا وبناء القدرات والبيانات، فضلاً عن مساهمة الشراكات المعقودة مع عدة جهات معنية. كذلك يمكنها أن تعطي فكرة عامة عن آليات الهيكلة والتنسيق المؤسسية (داخل الحكومة ومع سواها من أصحاب المصلحة) التي تساعد في تنفيذ استراتيجية التمويل. يُتاح للدول المانحة بدورها أن تشرح كيف راجعت توجيهاتها للتعاون الإنمائي بهدف مواءمتها مع خطة العام 2030.

8. **الخاتمة والخطوات المقبلة.** انطلاقاً من نتائج الاستعراض، يمكن للبلد أن يوجز الخطوات التي يعتزم اتخاذها للدفع باتجاه تنفيذ خطة العام 2030، خاصةً في إطار «عقد العمل» الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة. كما يمكن للبلد أيضاً أن يشرح كيف ينوي إبقاء الأهداف قيد المراجعة على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك نشر الاستعراضات الوطنية الطوعية وسواها من الاستعراضات الوطنية بالإضافة إلى الاستنتاجات التي تؤول إليها. أخيراً، قد يكشف البلد عن الدروس التي استخلصها من عملية الاستعراض وكيفية الاستفادة منها في إطار الجهود المتواصلة لتنفيذ الخطة، وعن الدعم الذي يلزَمه مستقبلاً للتحضير لها.

9. **الملاحق.** إن البلدان مدعوة لأن تضيف ملحقاً يحتوي على بعض البيانات، مستخدمةً المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن المؤشرات ذات الأولوية المحددة على الصعيدين الإقليمي والوطني، عند الاقتضاء. يمكنها أن تحدّد إذا كانت إحصاءاتها، بما فيها تلك المتعلقة بالجنسين، مستمدّة من منظومة الإحصاءات الوطنية، كاشفةً عن الثغرات الرئيسية الملحوظة في الإحصاءات الرسمية المتداولة حول المؤشرات. قد ترتئي البلدان أيضاً إدراج ملحقات إضافية تستعرض فيها أفضل الممارسات و/أو السياسات والاستراتيجيات التي حققت تقدّماً على صعيد تنفيذ خطة 2030، وملحقاً تتناول فيه تحديداً أوجه الترابط القائمة بين الأهداف والمقاصد فضلاً عن تأثيرات الإجراءات الوطنية (الآثار غير المباشرة) على المشهد العالمي. يجوز لها أن تدرج قائمة بسائر الجهات الفاعلة التي ساهمت في إعداد التقرير وأن تُفرِد ملحقاً للتعليقات الواردة بشأنه من أصحاب المصلحة. لا مانع من أن ترسل البلدان، إن شاءت، تقارير أخرى إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كي تنشرها على صفحتها الوطنية ضمن قاعدة البيانات المخصصة للاستعراضات الوطنية الطوعية، بما فيها التقارير التي يقدّمها أصحاب المصلحة استكمالاً للاستعراض.

رابعاً. تقديم العروض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

تبعاً لمنهجيات العمل الراهنة، ونظراً لضيق الوقت المتاح من أجل تقديم العروض في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى، قد تودّ البلدان بالتالي أن تدرس جملة خيارات عند تقديم عروضها في المنتدى:

- تسليم تقريرها الخطي قبل انعقاد المنتدى بفترة طويلة تمهيداً لقيام نقاش تفاعلي موضوعي بشأنه؛
- استخدام الرسوم المعلوماتية «الإنفوغرافيك" ومقاطع الفيديو الهادفة والمركّزة وعرض البيانات بمواد بصرية لإيصال الرسائل المعقدة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (كعملية التحضير للاستعراض الوطني الطوعي، وأوجه الترابط، والأولويات، والمستجدات، والتقدّم، والتحديات) ضمن وقت قصير للغاية؛
- توفير مساحة للجهات المعنية، كهيئات المجتمع المدني والشباب ومؤسسات القطاع الخاص، لتِبيان مساهمتها في التقدّم المُحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلد وتبادل آرائها بهذا الشأن؛
- العمل مسبقاً وبشكل غير رسمي مع بلدان أخرى قدّمت عروضاً لمقارنة آليات

الاستعراض ونتائجه، كاللجوء مثلاً إلى التوأمة الطوعية للتعلّم من الأقران.

- الاستفادة على أفضل وجه من الوقت المخصص للبلد خلال المنتدى لإفساح المجال أمام قيام نقاش تفاعلي وتبادل الأسئلة والأجوبة، بما فيها تلك الخطية، بما يعزّز القدرة على التعلّم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات.
- التفكير فعلياً في استغلال المنتديات الإقليمية التي تُعقَد بشأن التنمية المستدامة في المناطق الخمس، كخطوة تمهيدية لتبادل المعلومات عن أشكال التقدّم والتحديات وأفضل الممارسات المرتبطة بإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية والتأمّل في سُبُل متابعتها.

وكان رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أنشأ مجموعة البلدان «الصديقة للاستعراضات الوطنية الطوعية»، غايتها التحضير للنقاشات التي تدور حول استعراضات معيّنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

قد تودّ البلدان أيضاً أن تدرس أفضل السُبُل لاستغلال الوقت المتاح لها بين الاجتماعات الرسمية المعقودة في إطار المنتدى، من أجل مواصلة الحديث عن الدروس المستمدّة من عملية الاستعراض واستطلاع الملاحظات الواردة حول استعراضاتها، من خلال المشاركة الفعلية في أنشطة معيّنة ومختبرات الاستعراضات الوطنية الطوعية، وتنظيم أنشطة على هامش المنتدى بالتشارك مع بلدان أخرى. أخيراً، تُشجع البلدان المشارِكة في تقديم العروض على مراعاة التوازن بين الجنسين ضمن فريق العرض.